

الشال
للاستشارات



ALSHALL
Consulting

شركة الشال للاستشارات (ش.م.ك.م)

التقرير السنوي للعام 2019

www.alshall.com

شركة الشال للاستشارات ش.م.ك.م
تلفون 22451535 (965) - فاكس 22422619 (965)
ص.ب. 5935 الصفاة - 13060 الكويت
رأس المال 1مليون د.ك - س.ت 170395

consult@alshall.com

Al Shall Consulting Co.k.s.c.c
Tel (965) 22451535 - Fax (965) 22422619
P.O.Box 5935 Safat - 13060 - Kuwait
Capital KD 1 million - CR : 170395

تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي للسنة المنتهية في 30 نوفمبر 2019

بالأصالة عن نفسي ونيابة عن زملائي أعضاء مجلس إدارة شركة الشال للاستشارات يسرني الترحيب بكم في اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي لمناقشة تقرير مجلس الإدارة عن سير أعمال الشركة عن السنة المالية المنتهية في 30 نوفمبر 2019، وتقرير مراقب الحسابات حول أداء الشركة للسنة المالية المنتهية في 30 نوفمبر 2019 ومقارنته بأداء السنة المالية الماضية 2018.

لقد كان أداء الشركة للعام 2019 جيداً، إذ حققت أرباحاً صافية (بعد خصم مخصص مكافأة لعضو مجلس الإدارة المستقل والذكاة) بنحو 95 ألف دينار كويتي مقابل نحو 3 آلاف دينار كويتي للعام الماضي 2018، أي بارتفاع بنحو 92 ألف دينار كويتي. وتحقق ذلك نتيجة الارتفاع في إيرادات بند الاستشارات وهو نشاط الشركة الرئيسي وبنحو 36%، أو من نحو 355 ألف دينار كويتي للعام الماضي 2018 إلى نحو 482 ألف دينار كويتي للعام الحالي 2019، بينما انخفضت بقية بنود الإيرادات مثل حصة في نتائج شركة زميلة والتي انخفضت من نحو (11) ألف دينار كويتي للعام 2018 إلى نحو ألف دينار كويتي للعام 2019، أي بانخفاض بلغ نحو 94%.

المصروفات والأعباء الأخرى:

شهدت المصروفات والأعباء الأخرى تذبذباً بين بنودها بين ارتفاع لبعضها وانخفاض بعضها الآخر، لنستقر على ارتفاع في إجمالي المصروفات لتبلغ نحو 379 للعام الحالي 2019، مقابل نحو 364 ألف للعام الماضي 2018، أي بارتفاع بنحو 4%. من جانب، ارتفع بند الاستهلاك حيث بلغ نحو 57 ألف دينار كويتي للعام الحالي 2019 مقابل نحو 5 آلاف دينار كويتي للعام الماضي 2018، وسبب الارتفاع كان تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 حيث اعتبر الإيجار بمثابة إطفاء أصول حق استخدام. وبالمقابل، أدى تطبيق المعيار المذكور إلى انخفاض المصاريف العمومية والإدارية من نحو 66 ألف دينار كويتي للعام الماضي 2018 إلى نحو 30 ألف دينار كويتي للعام الحالي 2019 بانخفاض بنحو 54%.

وارتفعت كذلك الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية -معيار رقم (9)- من نحو 5 آلاف دينار كويتي للعام الماضي 2018 إلى نحو 9 آلاف دينار كويتي للعام الحالي 2019، أي بنسبة 84%، كما ارتفع قليلاً بند أعباء موظفين من نحو 273 ألف دينار كويتي للعام 2018 إلى نحو 274 ألف دينار كويتي للعام 2019.

وانخفضت أيضاً مصاروفات الاستشارات إلى نحو 10 آلاف دينار كويتي للعام 2019 مقابل نحو 16 ألف دينار كويتي للعام 2018، بانخفاض نسبته نحو 37%.

الموجودات:

ارتفعت جملة الموجودات للعام الحالي 2019 بنحو 22% لتبلغ نحو 1.23 مليون دينار كويتي مقابل نحو 1.01 مليون دينار كويتي للعام 2018، شمل الارتفاع معظم بنود الموجودات المتداولة وغير المتداولة، فقد ارتفع إجمالي الموجودات المتداولة إلى نحو 1.04 مليون دينار كويتي مقابل نحو 950 ألف دينار كويتي للعام 2018 بارتفاع بنحو 10%. وارتفع بند أصول العقد (إيرادات مستحقة غير مقبوضة) إلى نحو 90 ألف دينار كويتي للعام 2019 مقابل نحو 56 ألف دينار كويتي للعام 2018، إي بارتفاع بنحو 62%، وارتفع بند النقد والأرصدة البنكية بنحو 59% أو من نحو 157 ألف دينار كويتي للعام 2018 إلى نحو 250 ألف دينار كويتي للعام 2019. وارتفعت الذمم المدينة والأخرى بنحو 31% من نحو 59 ألف دينار كويتي للعام الماضي 2018 إلى نحو 77 ألف دينار كويتي للعام الحالي 2019، أما بند مستحق من أطراف ذات صلة فقد انخفض بنسبة 8% من نحو 678 ألف دينار كويتي للعام 2018 إلى نحو 626 ألف دينار كويتي للعام 2019.

جملة الموجودات غير المتداولة ارتفعت بنسبة كبيرة وبنحو 219% من نحو 58 ألف دينار كويتي للعام 2018 إلى نحو 186 ألف دينار كويتي للعام 2019، والسبب كان تطبيق المعيار المحاسبي الدولي - رقم (16) - أصول حق استخدام - "رصيد عقد الإيجار" - إذ بلغ رصيد حق الاستخدام بعد الإطفاء نحو 126 ألف دينار كويتي بينما لا مقابل له في العام الماضي 2018.

المطلوبات وحقوق الملكية:

تزامن مع ارتفاع إجمالي الموجودات ارتفاع إجمالي المطلوبات بنحو 26%، إذ بلغ إجمالي المطلوبات للعام الحالي (متداولة وغير متداولة) نحو 608 ألف دينار كويتي مقابل نحو 481 ألف دينار كويتي للعام الماضي 2018. وكان الارتفاع في المطلوبات المتداولة في بند التزامات عقد الإيجار نحو 52 ألف دينار كويتي ولا يوجد له مقابل للعام الماضي 2018. أما بقية بنود المطلوبات المتداولة فقد شهدت انخفاضاً مثل التزامات العقد - إيرادات مقبوضة مقدما - إذ انخفضت إلى نحو ألف دينار كويتي للعام الحالي 2019، مقابل نحو 13 ألف دينار كويتي للعام الماضي 2018، أي بانخفاض بنحو 92%. وكذلك انخفض بند ذمم تجارية دائنة وأخرى من نحو 54 ألف دينار كويتي للعام 2018، إلى نحو 43 ألف للعام الحالي 2019 وبنحو 21%، وارتفع بند المطلوبات غير المتداولة إلى نحو 513 ألف دينار كويتي للعام

الحالي 2019 مقابل نحو 414 ألف دينار كويتي للعام الماضي 2018، أي بارتفاع بنحو 24%، وجاء معظمه في بند التزامات عقد الإيجار (المدة المتبقية من عقد الإيجار) إذ بلغ نحو 78 ألف دينار كويتي للعام الحالي 2019 ولا مقابل له للعام 2018.

حقوق الملكية المتاحة لمساهمي الشركة:

كان للأداء الجيد للشركة للعام 2019 تأثيره على حقوق الملكية المتاحة لمساهمي الشركة إذ ارتفعت بنحو 18% من نحو 526 ألف دينار كويتي للعام الماضي 2018 إلى نحو 626 ألف دينار كويتي للعام الحالي 2019، والسبب كان انخفاض الخسائر المتراكمة بنسبة 16% من نحو (601) ألف دينار كويتي للعام الماضي 2018 إلى نحو (506) ألف دينار كويتي للعام الحالي 2019. ولا يوصي مجلس الإدارة الجمعية العامة العادية بتوزيع أرباح نقدية لمساهمي الشركة، ويوصي بمنح مكافأة لعضو مجلس الإدارة المستقل بمبلغ 7 آلاف دينار كويتي للسنة المالية الحالية 2019.

والشال للاستشارات شركة مملوكة بالكامل لمجموعة الشال الاستثمارية القابضة، وبينما يعتبر تحسن أدائها المالي أمر طيب لأنه يعني ارتفاع في مستوى الطلب على خدماتها الاستشارية من قبل الغير، يظل نحو نصف عملها غير ملموس ونافع على مستوى المجموعة، سواء في بحثها وتنفيذها شراء أصول أو مشروعات أخرى، أو دعم نشاط البحث وتراكم المعلومة للشركة الأم وعمالها.

وتقبلوا تحياتنا ،،،

جاسم خالد السعدون
رئيس مجلس الإدارة

تعهد حول البيانات المالية
المنتهية في 30 نوفمبر 2019

تؤكد الإدارة التنفيذية للمجلس الموقر بأن البيانات المالية لشركة الشال للاستشارات للسنة المالية المنتهية في 30 نوفمبر 2019، قد أعدت طبقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وإنها خالية من الغش وتعبّر بصورة عادلة من جميع النواحي (المالية والقانونية) عن المركز المالي للشركة، وإن الإدارة قدمت للمجلس كافة المعلومات المتعلقة بجميع أعمال الشركة دون حجب أو تغيير.

ولقد بذلت الإدارة التنفيذية كل جهد ممكن في اختيار أنسب السياسات المحاسبية واعداد التقديرات المحاسبية المعقولة وفقاً للظروف المحيطة.

جيرار سنابيان
الرئيس التنفيذي

أجاي كومار
المدير المالي

الكويت في: 14 يناير 2020

التاريخ: 14 يناير 2020

إقرار وتعهد مجلس الإدارة حول التقارير المالية

يتعهد مجلس إدارة شركة الشال الاستشارات ش.م.ك.م بمسؤوليته عن سلامة ونزاهة كافة البيانات والتقارير المالية السنوية للشركة، وذلك بناء على ما ورد إلى مجلس الإدارة من معلومات وبيانات وتقارير من قبل الإدارة التنفيذية، وكذلك بناءً على تعهد الإدارة التنفيذية لمجلس الإدارة بعرض كافة التقارير المالية بصورة سليمة وعادلة.

صلاح عبدالله العثمان
عضو مجلس الإدارة

جيرار سنايان
نائب رئيس مجلس الإدارة
والرئيس التنفيذي

جاسم خالد السعدون
رئيس مجلس الإدارة

غدير أحمد العمران
أمين سر مجلس الإدارة

عبدالرحمن فهد الدخيل
عضو مجلس الإدارة

بدر صالح العيسى
عضو مجلس الإدارة

الشال
للاستشارات



ALSHALL
Consulting

تقرير الحوكمة
شركة الشال للاستشارات
للسنة المالية المنتهية في
30 نوفمبر 2019

المعتمد من قبل مجلس الإدارة
في اجتماعه رقم 2020/2
المنعقد يوم الأحد الموافق 29 يناير 2020

حرصت شركة الشال للاستشارات "الشركة" على بناء قاعدة أساسية ثابتة تركز عليها أعمال الشركة، حيث حصلت شركة الشال للاستشارات على ترخيص ممارسة نشاط مستشار استثمار من قبل هيئة أسواق المال في تاريخ 26 يونيو 2018، كما حرص مجلس الإدارة على وضع استراتيجية تعكس رؤية الشركة وفق معايير الحوكمة الرشيدة والتي تسعى من خلالها على الالتزام بكافة متطلبات هيئة أسواق المال وتنظيم إجراءات العمل وفقاً للممارسات الجيدة لحوكمة الشركات، حيث أعدت الشركة أدلة السياسات والإجراءات وممارسات الحوكمة الرشيدة التي يمكن من خلالها توجيه وضبط ومراقبة الأعمال والأنشطة ضمن الشركة فضلاً عن تشكيل لجان مجلس الإدارة المختصة والتي تساعد في اتخاذ القرارات المناسبة وفق الصلاحيات الممنوحة من قبل مجلس الإدارة، وذلك لضمان ترسيخ مبدأ الشفافية والعدالة ولتحقيق أهداف الشركة وأصحاب المصالح.

وكذلك توزيع المهام والمسؤوليات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وكافة إدارات الشركة وذلك من خلال اللجان المنبثقة عنها، وتطوير كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وخبراتهم لتسهيل عملية اتخاذ القرارات في مجلس الإدارة لتحقيق أهداف الشركة.

وتهدف الشركة أيضاً إلى زرع ثقافة الحوكمة داخلياً في كافة المستويات وممارسات موظفيها، كما تحرص الشركة على تطبيق أفضل المعايير في مجال الحوكمة والالتزام بتعليماتها وإرشاداتها الصادرة من قبل هيئة أسواق المال، وذلك لتفيتها بأن قواعد الحوكمة الصادرة عن هيئة أسواق المال ستؤدي إلى الارتقاء بالشركة على كافة الأصعدة.

كما يسعى مجلس إدارة الشركة إلى التطبيق الأمثل لقواعد الحوكمة لثقته بأنه يعود على الشركة جراً تطبيقه بمنافع عدة من حيث تعزيز الكفاءة الإدارية والإجراءات الرقابية والالتزام بالعدالة والشفافية والمعاملة النزيهة والحد من حالات تعارض المصالح وتعزيز الدور الاجتماعي للشركة .

القاعدة الأولى: بناء هيكل متوازن لمجلس الإدارة

تشكيل مجلس الإدارة:

قامت الشركة بفتح باب الترشح لعضوية مجلس الإدارة بعد الحصول على موافقة هيئة أسواق المال على طلبات الترشح بتاريخ 14 يناير 2019 ، حيث تم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة خلال الجمعية العامة العادية التي عقدت بتاريخ 24 أبريل 2019 ، وفور الانتهاء من اجراءات الجمعية العامة تم عقد الاجتماع الاول لمجلس الادارة المنتخب وذلك لتسمية رئيس مجلس الإدارة ونائب رئيس مجلس الإدارة بالإضافة إلى تشكيل اللجان المطلوبة وتحديد مهام اللجان ومدة عملها والصلاحيات الممنوحة لهم .

يتكون مجلس الإدارة الحالي من خمسة أعضاء منتخبين وفقاً لقواعد حوكمة الشركات ، حيث يتضمن مجلس الإدارة عضو تنفيذي وأعضاء غير تنفيذيين وعضو مستقل واحد ، حيث تم إنتخابهم من خلال الجمعية العامة للشركة لمدة ثلاث سنوات وذلك وفقاً للنظام الأساسي للشركة والقوانين المنظمة.

يتمتع مجلس الإدارة بخبرات متنوعة من مختلف المجالات ذات علاقة بنشاط الشركة ويقوم نائب رئيس مجلس الإدارة فقط بدور تنفيذي لشغله منصب الرئيس التنفيذي، وباقي أعضاء مجلس الإدارة هم أعضاء غير تنفيذيين.

كما يؤكد مجلس الإدارة بأن هناك فصل تام بين منصب كل من رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي وتتعهد الشركة بعدم وجود أي صلة أو علاقة أو قرابة من شأنها أن تؤثر على إستقلالية قرارات كل منهما.

تاريخ الانتخاب / تعيين أمين السر	المؤهل العلمي والخبرة العملية	تصنيف العضو (تنفيذي / غير تنفيذي / مستقل) أمين سر	الإسم
24 ابريل 2019	ماجستير اقتصاد من جامعة كولورادو- الولايات المتحدة الامريكية عام 1976 ، شريك رئيسي ومؤسس لمجموعة الشال الاستثمارية القابضة (شركة الشال للاستثمار سابقاً) ؛ كان ولا يزال مساهم رئيسي في اعداد استراتيجيات الشال والشال من الشركات التي اجتازت ازمان عديدة منها ازمة المناخ الغزو العراقي	رئيس مجلس الإدارة - غير تنفيذي	السيد / جاسم خالد السعدون
24 ابريل 2019	ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة بيروت الامريكية عام 1991، خبرته الواسعة التي تتجاوز 30 عاماً في مجال الاستثمارات والخدمات المالية.	نائب رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي - تنفيذي	السيد / جيران سناييان
24 ابريل 2019	بكالوريوس العلوم في الهندسة الصناعية عام 1983 من كاليفورنيا خبرة تتخطى 25 سنة في الإشراف على الادارات المالية والشئون الادارية وشئون الموظفين وتقنية المعلومات ، اضافة الى خبرته في مجال عضوية مجلس الإدارة في الشركات الإستثمارية	عضو مجلس إدارة - غير تنفيذي	السيد / بدر صلاح العيسى
24 ابريل 2019	دكتوراه تمويل - استثمار دولي من جامعة برادفورد المملكة المتحدة عام 2002 خبرة اكااديمية طويلة في مجال الاقتصاد والتمويل بالاضافة الى الخبرة في اسواق رأس المال المحلية والدولية وإلمامه بالتشريعات الرقابية	عضو مجلس إدارة - عضو مستقل	الدكتور /صلاح عبدالله العثمان
24 ابريل 2019	ماجستير في ادارة الاعمال من كلية ماسترخت في الكويت عام 2011 وخبرة تزيد عن 13 سنة في مجاله اضافة الى الخبرة التي اكتسبها من خلال عضويته في مجالس ادارة شركات اخرى.	عضو مجلس إدارة - غير تنفيذي	السيد / عبدالرحمن فهد الدخيل
24 ابريل 2019	بكالوريوس في المحاسبة من جامعة الكويت عام 1990، وتتجاوز خبرتها 26 عاماً في مجال الخدمات المالية والاستثمارية.	أمين سر المجلس - تنفيذي	السيدة / غدير أحمد العمران

اجتماعات مجلس الإدارة:

عقدت اجتماعات مجلس الإدارة باكتمال النصاب فيها بحضور غالبية الأعضاء واجتمع أعضاء مجلس الإدارة 9 مرات خلال العام 2019، وفيما يلي تفاصيل الاجتماعات:

اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة للسنة المالية 2019 والتي تبدأ من 1 ديسمبر 2018 وتنتهي في 30 نوفمبر 2019

اجتماع رقم 9 لسنة 2019 المنعقد بتاريخ 19/11/17	اجتماع رقم 8 لسنة 2019 المنعقد بتاريخ 19/9/24	اجتماع رقم 7 لسنة 2019 المنعقد بتاريخ 19/7/16	اجتماع رقم 6 لسنة 2019 المنعقد بتاريخ 19/5/29	اجتماع رقم 5 لسنة 2019 المنعقد بتاريخ 19/4/24	اجتماع رقم 4 لسنة 2019 المنعقد بتاريخ 19/4/14	اجتماع رقم 3 لسنة 2019 المنعقد بتاريخ 19/2/27	اجتماع رقم 2 لسنة 2019 المنعقد بتاريخ 19/2/13	اجتماع رقم 1 لسنة 2019 المنعقد بتاريخ 18/12/9	اسم العضو
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	جاسم خالد السعدون
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	جيرار سناييان
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	بدر صلاح العيسى
✓	✓	✓	✓	✓	-	-	-	-	الدكتور/ صلاح عبدالله العثمان **
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	عبدالرحمن الدخيل

** تم انتخاب الدكتور/ صلاح عبدالله العثمان بتاريخ 24 أبريل 2019 كعضو مجلس إدارة مستقل.

توثيق وتسجيل اجتماعات مجلس الإدارة:

قامت شركة الشال للاستشارات بتعيين أمين سر مجلس الإدارة السيدة / غدير أحمد العمران ، وقد أوكلت له مهمة حفظ وتنسيق محاضر اجتماعات مجلس الإدارة عن طريق وصف وظيفي معتمد من قبل مجلس الإدارة، حيث يتولى بدوره تهيئة كافة الوثائق والمعلومات المتعلقة بالاجتماعات والتواصل مع كافة الأعضاء والتنسيق فيما بينهم لحضور كافة الاجتماعات. حيث قام أمين سر مجلس الإدارة أيضاً بإنشاء سجل خاص تدون فيه محاضر اجتماعات مجلس الإدارة بأرقام متتابعة للسنة المنعقد فيها الاجتماع ومبيناً به مكان الاجتماع وتاريخه وساعة بدايته ونهايته وذلك بالإضافة إلى أنه قام بإعداد محاضر بالمناقشات والمداولات بما فيها عمليات التصويت التي تمت، كما يتم تبويبها وحفظها بطريقة يسهل الرجوع إليها.

القاعدة الثانية: التحديد السليم للمهام والمسؤوليات

ضمن سعي الشركة لإرساء قواعد الحوكمة الرشيدة، قامت الشركة بتحديد مهام ومسؤوليات كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بشكل واضح في السياسات واللوائح والأوصاف الوظيفية المعتمدة بما يعكس التوازن في الصلاحيات والفصل في السلطات بين كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وذلك من خلال كل ما يلي:

- وصف وظيفي لكل عضو مجلس إدارة.
- لوائح تُنظم عمل كل من المجلس واللجان المُثبتة عن المجلس كما توضح المهام والمسؤوليات الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة .
- أوصاف وظيفية للإدارة التنفيذية.

كما قام أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المالية المنتهية في 30 نوفمبر 2019 بمراجعة أعمال عدة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الانجازات التالية :

انجازات مجلس الإدارة في استراتيجية الشركة – التطلعات المستقبلية:
- تمكنت الشركة من إعداد واعتماد استراتيجية الشركة ، كما قامت الشركة أيضاً بتطوير الأعمال والتوسع في أنشطة الشركة ، حيث أن المجلس يبحث دائم عن فرص استراتيجية للشركة وذلك لتطوير أعمالها.

إنجازات مجلس الإدارة في حوكمة الشركات:
- في ظل حرص الشركة على دعم مبدأ الشفافية ولحق المساهمين في زيادة وعيهم ومعرفتهم بما يدور في شركتهم، شهد عام 2019 تفعيل حوكمة الشركات بصورة أكبر وتجهيزها لمواكبة كافة التطورات والتغيرات على مستوى الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها. فقد عملت الشركة على تشكيل لجان مجلس الإدارة المختصة وذلك للمساعدة في اتخاذ القرارات المناسبة وفق الصلاحيات الممنوحة من قبل مجلس الإدارة، كما ساهمت في بناء قاعدة أساسية تركز عليها أعمالها من خلال "سياسة الحوكمة"، حيث وضعت مجموعة من المعايير والمقومات للمحافظة على حقوق أصحاب المصالح، وقامت بتفعيل قنوات التواصل والإفصاح مع المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح كافة ليكونوا على تواصل مستمر مع مستجدات الشركة بكل حيادية وشفافية وعدالة، وذلك كله لضمان ترسيخ مبادئ الشفافية والعدالة ولتحقيق أهداف الشركة وأصحاب المصالح، بل وحرصت الشركة أيضاً إلى زرع ثقافة الحوكمة في كافة المستويات وممارسات موظفيها.

لجان مجلس الإدارة:

قام المجلس الحالي فور انتخابه بتشكيل اللجان المختصة المنبثقة منه ، فقد قام بتشكيل لجنة التدقيق ، لجنة المخاطر ، لجنة المكافآت والترشيحات كما قام باعتماد كافة السياسات الخاصة بهذه اللجان واعتماد مهامها ومسئولياتها وذلك بهدف تعزيز فعالية الإشراف والرقابة على كافة عملياته والأنشطة داخل الشركة وذلك لضمان أفضل الممارسات.

لجنة التدقيق

التزاماً من مجلس الإدارة بالإشراف على جودة وسلامة الممارسات المحاسبية والتدقيق والرقابة الداخلية تم تشكيل لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة بتاريخ 2019/4/24 ولمدة 3 سنوات وفقاً لأحكام الكتاب الخامس عشر من اللائحة التنفيذية بغرض مساعدة مجلس الإدارة في أداء التزاماته فيما يتعلق بالإشراف على جودة وسلامة الممارسات المحاسبية والتدقيق والرقابة الداخلية وإطار عمل إدارة التدقيق الداخلي، بالإضافة إلى متابعة أعمال مراقبين الحسابات الخارجيين.

1. الدكتور / صلاح عبدالله العثمان رئيس لجنة التدقيق
2. السيد / بدر صالح العيسى عضو لجنة التدقيق
3. السيد / عبدالرحمن فهد الدخيل عضو لجنة التدقيق

قامت اللجنة خلال عام 2019 بعقد عدد 5 اجتماعات

مهام وانجازات لجنة التدقيق وانجازاتها :

- قامت لجنة التدقيق بالموافقة على تعيين السادة / مكتب البزيع للاستشارات RSM للقيام بمهام التدقيق الداخلي للشركة.
- الاطلاع على تقرير نظم الرقابة الداخلية ICR والذي تم اعداده من قبل السادة / مكتب عبد الرحمن القعود وشركاه محاسبون قانونيون عن العام 2018 .

- الموافقة على تعيين مكتب /عبد الرحمن القعود وشركاه محاسبون قانونيون للقيام بأعمال مراجعة الرقابة الداخلية في الشركة عن العام 2019.
- مناقشة واعتماد تقرير نظم الرقابة الداخلية للسنة المالية 2019 والتي تم اعدادها من قبل لمكتب عبد الرحمن القعود وشركاه محاسبون قانونيون.
- قامت اللجنة بمراجعة وتقييم البيانات المالية ومدى معقوليتها وتماشيها مع المعايير المحاسبية والمتطلبات الرقابية ودقتها قبل إصدارها واعتمادها من قبل مجلس الإدارة وإبداء الرأي والتوصيات بشأنها.
- الاجتماع مع مكتب التدقيق الخارجي ومكتب التدقيق الداخلي للشركة لمناقشة كافة الاعمال والتأكد من اتمامها بما يتماشى والقواعد المعتمدة .
- قامت لجنة التدقيق بالإشراف على ومراجعة الأنشطة التي قامت بها إدارة التدقيق الداخلي وتلقت تقارير تغطي خطة التدقيق الداخلي السنوية لعام 2019. وقامت اللجنة بمناقشة النتائج الرئيسية وتقييم أداء الإدارة التنفيذية فيما يخص تطبيق نظم الرقابة الداخلية وتناقشت مع الإدارة بخصوص الإجراء التصحيحي والأدوات الرقابية التي سيتم تنفيذها بهدف التخفيف من المخاطر الكامنة طبقاً لتوصيات التدقيق الداخلي والإطار الزمني المخطط له لحل هذه الملاحظات.
- تقييم ذاتي لأداء لجنة التدقيق وذلك لتحديد مستوى الاداء وتقييم مدى فعالية اللجنة.

لجنة المخاطر

انطلاقاً من دور مجلس الإدارة في الإشراف الفعال على كافة الاجراءات والمعاملات بالشركة تم تشكيل لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بتاريخ 2019/4/24 ولمدة ثلاثة سنوات ، حيث تم تحديد صلاحيات اللجنة من قبل مجلس الإدارة، ونظراً لضرورة الدور الإشرافي لمجلس الإدارة على الإدارة التنفيذية، فإن اللجنة تهدف إلى تطوير وتفعيل الإشراف الفعال للمجلس على كافة المعاملات والاجراءات بالشركة .

تتولى اللجنة المهام المتعلقة بكافة الجوانب الخاصة في إدارة المخاطر، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السوق ومخاطر الالتزام والمخاطر التشغيلية، كما تقوم لجنة المخاطر بمراجعة السياسات حول جميع الأمور المتعلقة بالمخاطر، وتقوم بالإشراف على كافة مخاطر الشركة.

- | | |
|---------------------------------|-------------------|
| 1. السيد / بدر صالح العيسى | رئيس لجنة المخاطر |
| 2. السيد / جيرار سنابيان | عضو لجنة المخاطر |
| 3. السيد / عبدالرحمن فهد الدخيل | عضو لجنة المخاطر |

قامت اللجنة خلال عام 2019 بعقد عدد 4 اجتماعات.

مهام وانجازات لجنة إدارة المخاطر:

- قامت لجنة المخاطر بالاطلاع على تقرير المخاطر الخاص بالنصف الثاني من العام 2018 المعتمد من مجلس الادارة بتاريخ 27 مارس 2019 .
- مناقشة والاطلاع على التقارير المقدمة من وحدة ادارة المخاطر في الشركة Risk Register والتي تبين المخاطر التي تتعرض لها الشركة اضافة الى تصنيفها حسب درجات خطورتها.
- الاطلاع ومناقشة تقرير ادارة المخاطر الخاص بالنصف الاول من العام 2019 وذلك بعد أن تم رفعه من قبل وحدة المخاطر الى مجلس الادارة واعتماده .
- تقييم ذاتي أداء لجنة التدقيق وذلك لتحديد مستوى الاداء وتقييم مدى فعالية اللجنة.

لجنة المكافآت والترشيحات

تم تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقة عن مجلس الإدارة بتاريخ 2019/4/24 ولمدة ثلاثة سنوات وتحمل اللجنة مسؤولية تقديم توصيات بشأن انتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو إعادة الانتخاب في الجمعية العامة، هذا بالإضافة إلى عمل التقييم الذاتي السنوي لأداء أعضاء مجلس الإدارة. كما تتولى اللجنة مسؤولية تقييم مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

- | | |
|-----------------------------------|--------------------------------------|
| 1. السيد / جاسم خالد السعدون | رئيس لجنة المكافآت والترشيحات |
| 2. السيد / بدر صالح العيسى | عضو لجنة المكافآت والترشيحات |
| 3. الدكتور / صلاح عبدالله العثمان | عضو لجنة المخاطر المكافآت والترشيحات |

قامت اللجنة بعقد اجتماعين اثنين خلال العام 2019

مهام وإنجازات لجنة المكافآت والترشيحات:

قامت لجنة المكافآت والترشيحات فور تشكيلها من قبل مجلس الإدارة بالاطلاع على المزايا والرواتب الممنوحة لجميع العاملين في الشركة إضافة إلى أعضاء مجلس الإدارة، كما قامت بمناقشة منح العضو المستقل الدكتور/ صلاح العثمان مكافأة شهرية بقيمة ألف دينار شهرياً اعتباراً من شهر مايو 2019 ، بواقع 12,000 دينار كويتي سنوياً على أن تخضع لموافقة مجلس الإدارة ومن ثم موافقة الجمعية العادية العامة للشركة ، علماً بأن الدكتور / صلاح العثمان قد امتنع عن التصويت لعلاقته الشخصية بالقرار.

كما تم تقييم أداء عمل لجنة الترشيحات والمكافآت وذلك لتحديد مستوى الاداء وتقييم مدى فعالية اللجنة.

الآليات التي تتيح لأعضاء مجلس الإدارة الحصول على المعلومات والبيانات بشكل دقيق وفي الوقت المناسب.

تمكن أعضاء مجلس الإدارة من الحصول على كافة المعلومات والبيانات اللازمة لقيامه بالمهام الموكلة إليه بشكل دقيق وفي الوقت المناسب وذلك عبر التطوير المستمر لبيئة تكنولوجيا المعلومات داخل الشركة ، وخلق قنوات اتصال مباشرة بين أمين سر مجلس الإدارة وأعضاء المجلس، وتوفير التقارير وموضوعات النقاش الخاصة بالاجتماعات قبل وقت كاف لمناقشتها واتخاذ القرارات بشأنها.

كما يعتبر الرئيس التنفيذي أيضاً هو حلقة الوصل بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وكافة الموظفين لضمان توفير المعلومات والبيانات بشكل كامل ودقيق.

القاعدة الثالثة: إختيار أشخاص من ذوي الكفاءة لعضوية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

متطلبات لجنة المكافآت والترشيحات:

تم تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقة عن مجلس الإدارة بتاريخ 2019/4/24 ولمدة ثلاثة سنوات وتحمل اللجنة مسؤولية تقديم توصيات بشأن انتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو إعادة الانتخاب في الجمعية العامة، هذا بالإضافة إلى عمل التقييم الذاتي السنوي لأداء أعضاء مجلس الإدارة. كما تتولى اللجنة مسؤولية تقييم مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

- | | |
|-----------------------------------|--------------------------------------|
| 1. السيد / جاسم خالد السعدون | رئيس لجنة المكافآت والترشيحات |
| 2. السيد / بدر صالح العيسى | عضو لجنة المكافآت والترشيحات |
| 3. الدكتور / صلاح عبدالله العثمان | عضو لجنة المخاطر المكافآت والترشيحات |

تقرير المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

أولاً : المكافآت المقترحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

المنصب	بيان المكافآت والرواتب والحوافز وغيرها من المزايا المالية الأخرى (من خلال الشركة الأم والشركات التابعة)	إجمالي المكافآت والرواتب والحوافز وغيرها من المزايا المالية الأخرى (دينار كويتي)
أعضاء مجلس الإدارة		
(1) رئيس مجلس الإدارة	لا يوجد	لا يوجد
(2) نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي	مكافآت ومزايا ثابتة (الراتب، تأمين صحي)، مكافآت متغيرة (المكافأة السنوية) + موقف سيارة.	السيد/ جيرار سنايان راتب شهري: 5,250 دينار كويتي تأمين صحي: 320 دينار كويتي + موقف سيارة.
(3) عضو مجلس إدارة (العضو المستقل)	مكافآت متغيرة (مكافأة سنوية، مكافأة لجان)، مزايا ثابتة (تأمين صحي)	الدكتور/ صلاح عبدالله العثمان - عضو مستقل - 1000 دينار كويتي شهري - خاضعة لموافقة الجمعية العامة العادية للشركة
أعضاء الإدارة التنفيذية		
(1) المدير المالي	مكافآت ومزايا ثابتة (الراتب، تأمين صحي)، مكافآت متغيرة (المكافأة السنوية) + موقف سيارة.	السيد/ أجاى كومار اسوديفان راتب شهري: 1,600 دينار كويتي تأمين صحي: 320 دينار كويتي + موقف سيارة.

ملاحظة: جميع الموظفين يتقاضون راتباً شهرياً، إضافة إلى تأمين صحي يمنح للموظف فقط وموقف سيارة.

ثالثاً : أية مكافآت أخرى تم منحها بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل الشركة أو الشركات التابعة.
لا يوجد

رابعاً : أية انحرافات جوهرية عن سياسة المكافآت المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.
تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد أي انحرافات جوهرية عن سياسة المكافآت المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

القاعدة الرابعة: ضمان نزاهة التقارير المالية

التعهدات الكتابية من قبل كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

التزاماً من مجلس إدارة الشركة لضمان نزاهة التقارير المالية، تقوم الإدارة التنفيذية بالتعهد لمجلس الإدارة كتابياً بأن التقارير المالية يتم عرضها بصورة سليمة وعادلة وأنها تستعرض كافة الجوانب المالية للشركة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية المعتمدة من قبل الهيئة، كما أن مجلس الإدارة يتعهد بسلامة ونزاهة البيانات المالية المعدة من خلال التقرير السنوي المرفوع للمساهمين؛ وذلك تعزيزاً لعملية المساءلة والتزاماً بأطر الحوكمة والتدقيق.

متطلبات تشكيل لجنة التدقيق

قام مجلس الإدارة بتشكيل لجنة التدقيق وهي لجنة تتكون من أعضاء مجلس الإدارة في الشركة، تتولى مسؤولية مساعدة مجلس الإدارة في أداء التزاماته فيما يتعلق بالإشراف على جودة وسلامة الممارسات المحاسبية والتدقيق والرقابة الداخلية والتقارير المالية والإطار العام للحوكمة الخاص بالشركة، بالإضافة إلى علاقة الشركة مع المدققين الخارجيين. وذلك التزاماً منها بكل ما يصدر عن هيئة أسواق المال والجهات الرقابية .

تحدد اللائحة الخاصة بلجنة التدقيق جميع شروط ومتطلبات تشكيل اللجنة وفقاً لقواعد الحوكمة الخاصة بهيئة أسواق المال بالإضافة إلى مسؤولياتها.

الآليات المُتبعة في حال وجود تعارض بين توصيات لجنة التدقيق وقرارات مجلس الإدارة

تطبيقاً لأعلى معايير الشفافية قام مجلس إدارة الشركة بوضع الآليات والإجراءات الخاصة الواجب إتباعها في حال وجود تعارض بين توصيات لجنة التدقيق وقرارات مجلس الإدارة، حيث أنه تم الإشارة إلى توصيات اللجنة وكذلك الأسباب المؤدية لعدم أخذ مجلس الإدارة بهذه التوصيات. كما يتم تضمين بيان يفصل ويوضح التوصيات والسبب أو الأسباب من وراء قرار مجلس الإدارة عدم التقيد بها.

كما يجدر الإشارة حتى الآن، أنه لا يوجد أي تعارض بين توصيات لجنة التدقيق وقرارات مجلس الإدارة.

استقلالية وحيادية مراقب الحسابات الخارجي

لقد أولى مجلس الإدارة اهتماماً كبيراً للحد من حالات تعارض المصالح وذلك من خلال تفويض لجنة التدقيق بالتأكد من استقلالية وحيادية مراقب الحسابات الخارجي، وعليه قامت اللجنة بوضع المعايير والأسس لتقييم استقلالية مراقب الحسابات الخارجي، وذلك حتى يتسنى للجنة التدقيق تقديم التوصية بتعيين وإعادة تعيين مراقب الحسابات أو تغييرهم.

تم إعادة تعيين مكتب ديلويت أند توش (الوزان وشركاه):

- سجل مراقبي الحسابات رقم 62 فئة أ
- "ديلويت أند توش" هي العلامة التجارية التي تتعاون مع آلاف المهنيين المحترفين في الشركات المستقلة في جميع أنحاء العالم لتقديم خدمات مراجعة الحسابات، الاستشارات، الاستشارات المالية، خدمات مخاطر المؤسسة والضريبة على عملاء محددین.

القاعدة الخامسة: وضع نظم سليمة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية

تشكيل إدارة/ مكتب/ وحدة لإدارة المخاطر

تم انشاء وحدة مستقلة لإدارة المخاطر تتمتع بالاستقلالية التامة عن طريق تبعيته المباشرة للجنة إدارة المخاطر ، فضلاً عن تمتعه بقدر كبير من الصلاحيات وذلك من أجل القيام بمهامه على أكمل وجه وليس لديه سلطات أو صلاحيات مالية أو أي سلطات أو صلاحيات تؤدي إلى تعارض مع دوره الرقابي.

تهدف وحدة إدارة المخاطر بشكل أساسي إلى مُساندة المجلس في إدارة المخاطر من خلال قياس ومتابعة كافة أنواع المخاطر التي تواجه الشركة. تم تحديد المهام والمسؤوليات الخاصة بموظفي إدارة المخاطر، كما قامت الإدارة بوضع دليل سياسات فعال يتناسب مع نشاط الشركة.

تطبيق متطلبات تشكيل لجنة إدارة المخاطر

التزاماً من شركة الشال للاستشارات بكل ما يصدر عن هيئة أسواق المال والجهات الرقابية الأخرى قامت الشركة بإنشاء لجنة إدارة المخاطر والتي تهدف إلى تحسين الدور الإشرافي لمجلس الإدارة والتفعيل الأمثل لإدارة المخاطر، وهي لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة في شركة الشال للاستشارات، حيث تم تحديد صلاحيات اللجنة من قبل مجلس الإدارة، وتكون اللجنة تابعة مباشرة لمجلس الإدارة.

تتولى اللجنة المهام المتعلقة بكافة نواحي إدارة المخاطر، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السوق ومخاطر الالتزام والمخاطر التشغيلية.

تقوم لجنة إدارة المخاطر بمراجعة السياسات حول جميع الأمور المتعلقة بالمخاطر، وتقوم بالإشراف على كافة مخاطر الشركة. تحدد اللائحة الخاصة باللجنة إدارة المخاطر جميع شروط ومُتطلبات تشكيل اللجنة وفقاً لقواعد الحوكمة الصادرة عن هيئة أسواق المال.

أنظمة الضبط والرقابة الداخلية:

حرصت الشركة على تحديد المهام والمسؤوليات الخاصة بمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بشكل واضح وكذلك على وجود سياسات ولوائح مُعتمدة للشركة تتسم بالشفافية والوضوح بما يتيح عملية إتخاذ القرار وتحقيق مبادئ الحوكمة الرشيدة.

يتكون نظام الرقابة الداخلية لدى شركتنا من مجموعة من الإجراءات يتم تطبيقها من قبل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وكافة موظفي الشركة، وهي مصممة لتوفير ضمانات معقولة وليست مطلقة لإنجاز الأهداف التالية:

- وحدة إدارة المخاطر: التأكد من تحديد المخاطر والضوابط اللازمة لتحقيق أهداف الشركة.
- فعالية وكفاءة العمليات: تحديد الأهداف الرئيسية لدى الشركة بما في ذلك الالتزام بمعايير الأداء وحماية أصول الشركة.
- مصداقية التقارير المالية: ضمان تقديم البيانات المالية والمعلومات المالية الأخرى الموثوقة إلى مجلس الإدارة.
- تقارير التدقيق الداخلي: مراجعة إجراءات التقارير الداخلية وتأثيرها على سلامة الموقف المالي للشركة.
- مراجعة نظم الرقابة الداخلية: يتم إعداد تقرير من خلال مدقق حسابات مستقل سنوياً عن أنظمة الرقابة الداخلية.
- الالتزام بالقوانين والتشريعات النافذة: تشمل القوانين والتشريعات التي تخضع لها الشركة وذلك تفادياً لخرق القوانين مما يؤدي إلى الإضرار بسمعة الشركة أو إلحاق أي جزاءات أو غرامات مالية.

يسعى مجلس الإدارة دائماً جاهداً للتحقق من كفاية وفعالية نظم الرقابة الداخلية اللازمة لحماية عمليات الشركة، وكذلك التحقق من الالتزام بتلك النظم، بالإضافة إلى جعل الرقابة الداخلية وسيلة لتوفير الحماية اللازمة للشركة تجاه أية مخاطر سواء كانت داخلية أو خارجية.

تشكيل إدارة/ مكتب/ وحدة مستقلة للتدقيق الداخلي:

التزاماً من شركة الشال للاستشارات بكل ما يصدر عن هيئة أسواق المال، أسندت الشركة أعمال التدقيق الداخلي إلى مكتب تدقيق مستقل RSM البزيع للاستشارات وذلك بعد الحصول على موافقة هيئة أسواق المال على ذلك، حيث تتمتع الوحدة بالاستقلالية الفنية التامة للجنة التدقيق وبالتبعية لمجلس الإدارة، كما قام مجلس الإدارة بتحديد مهام ومسؤوليات إدارة التدقيق الداخلي.

القاعدة السادسة: تعزيز السلوك المهني والقيم الاخلاقية

القواعد والقيم السلوكية:

يقوم مجلس الادارة من خلال ميثاق قواعد السلوك المهني وأخلاقيات العمل بتحديد الممارسات السليمة للحوكمة ولما يقوم به من أعمال ويتضمن ذلك وجود الوسائل التي تؤكد إتباع تلك الممارسات مع مراجعتها وتحديثها بانتظام بهدف تحسينها.

إن مجلس الادارة يأخذ زمام الامور في تحديد المعايير المهنية والقيم المؤسسية التي تعزز النزاهة للشركة والادارة العليا والموظفين.

تعارض المصالح:

قامت الشركة باعداد سياسات مكتوبة بشأن تعارض المصالح وتم اعتمادها من قبل مجلس الادارة وتغطي هذه السياسات كل ما يتعلق بموضوع تعارض المصالح وإحتمالاته وذلك لتمكين الشركة من تحديد الحالات التي قد تنطوي على حالات تعارض المصالح وألية التعامل معها ، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- تجنب عضو مجلس الادارة ممارسة الانشطة المحتمل أن تؤدي الى تعارض المصالح.
- أخذ موافقة المجلس على أي نشاط يقوم به أحد أعضاء المجلس قد يترتب عليه تعارض في المصالح.

قام أعضاء مجلس الإدارة الحاليين بالإقرار عن جميع حالات تعارض المصالح وفق النماذج الخاصة بالاطلاع على هذه السياسة.

القاعدة السابعة: الإفصاح والشفافية بشكل دقيق وفي الوقت المناسب

آليات العرض والإفصاح الدقيق والشفاف التي تحدد جوانب ومجالات وخصائص الإفصاح:

تم وضع سياسة الإفصاح والشفافية بما يتفق مع قواعد وتعليمات هيئة أسواق المال ، وعليه تم اعتماد السياسة من قبل مجلس الإدارة ليوضح أساليب الإفصاح وألية تصنيف المعلومات سواء معلومات مالية أو غير مالية وكذلك معايير الإفصاح عن المعلومات الجوهرية التي حددتها اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال.

تمثل وحدة المطابقة و الالتزام نقطة التواصل بين كافة إدارة الشركة والجهات الرقابية فيما يخص الإفصاح والشفافية بإعتبارها وحدة الإفصاح المركزية للشركة.

الإفصاح عن تعاملات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

تم إعداد سجل إفصاحات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لدى وحدة المطابقة والالتزام والتعميم على أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لموافاة مدير الوحدة بأية تداولات لهم أو لأبنائهم القصر على أسهم الشركة أو الشركة الأم أو الشركات التابعة أو الشركات التي تعتبر الشركة مطلعة فيها، كما ان السجل متاح للاطلاع عليه من قبل المساهمين وتعمل وحدة المطابقة والالتزام على تحديث السجل بشكل دوري.

تشكيل وحدة تنظيم شؤون المستثمرين:

انشأت شركة الشال للاستشارات وحدة علاقات المستثمرين وهي تتمتع بالاستقلالية عن طريق تعيينها للرئيس التنفيذي ، وتعتبر الوحدة مسؤولة عن توفير أكبر قدر من المعلومات بشأن المستثمرين الحاليين والمحتملين مستقبلا كما أن وحدة علاقات المستثمرين مسؤولة عن إقامة وتوفير البيانات والمعلومات والتقارير اللازمة للمستثمرين بالوقت المناسب وبشكل دقيق وفي حال تم طلبها من قبل السادة المساهمين.

تطوير البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات:

مازالت شركة الشال للاستشارات تعمل على تطوير موقعها الإلكتروني (www.alshall.com) وذلك ليتسنى لها العرض والإفصاح عن كافة المعلومات والبيانات الخاصة بالشركة وذلك إيماناً من الشركة بأن نظام الإفصاح هو أداة فعالة للتأثير على

سلوك الشركة وحماية المساهمين وتعزيز ثققتهم بالشركة وبذلك تكون الشركة قادرة على تزويد مساهميها وعملاؤها بمعلومات دقيقة وشاملة ومفصلة وفي الوقت المناسب من خلال موقع الشركة الالكتروني الذي يعكس بشفافية عن كافة البيانات والهيكل التنظيمي والاجراءات الرقابية والسياسات المتبعة من خلال نشر المعلومات والبيانات الواردة بالتقارير السنوية.

القاعدة الثامنة: إحترام حقوق المساهمين

حماية حقوق المساهمين

تسعى شركة الشال للاستشارات إلى الالتزام بمعايير الشفافية والمساواة في جميع تعاملاتها وللمساهمين حق المراجعة والمشاركة في القرارات المتعلقة التي قد تؤثر على مستقبل الشركة أو أنشطتها ، فقد تم اعداد سياسة لتحديد وحماية حقوق المساهمين بما يتوافق مع النظام الأساسي للشركة وسياساتها ولوائحها الداخلية حتى يضمن جميع المساهمين ممارسة حقوقهم بما يُحقق العدالة وبما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الصادرة من هيئة أسواق المال.

كما تضمن سياسات الشركة معاملة جميع المساهمين بالتساوي والعدالة ودون تمييز.

سجل المساهمين

قامت الشركة بإنشاء وإسك سجل خاص بالمساهمين يحفظ لدى (الشركة الكويتية للمقاصة) ، وذلك التزاماً بالتعميم الصادر في رقم 2019-2 بتاريخ 17 فبراير 2019 ، حيث تُقيد فيه أسماء المساهمين وجنسياتهم ومواطنهم وعدد الأسهم المملوكة لكلاً منهم ويتم التأشير عليه بأي تغييرات تطرأ على البيانات المسجلة فيه وفقاً لما تتلقاه الشركة أو وكالة المقاصة من بيانات ويحق لكل ذي شأن أن يطلب من الشركة أو وكالة المقاصة تزويده ببيانات من هذا السجل.

تشجيع المساهمين لحضور إجتماعات الجمعيات العمومية للتصويت:

قامت شركة الشال للاستشارات بإعداد آلية التصويت والمشاركة في اجتماعات الجمعية العامة بما يوضح أنه يحق للمساهمين في اجتماعات الجمعية العامة للشركة التصويت على قراراتها ، ويعد حقاً أصيلاً لكافة المساهمين بغض النظر عن اختلاف نسب ملكياتهم ، كما هو منصوص عليه في النظام الأساسي وعقد التأسيس وسياسة احترام وحماية حقوق المساهمين.

كما قامت الشركة بوضع آلية المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين حتى تتيح للمساهمين المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة ومناقشة الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال.

كما أن الشركة قامت بوضع آلية توجيه الخطابات المسجلة إلى المساهمين وكذلك التزاماً بما حدده القانون والنظام الأساسي للشركة لحضور الإجتماعات وممارسة حقوقهم كمساهمين في الشركة.

القاعدة التاسعة: إدراك دور أصحاب المصالح

النظم والسياسات التي تكفل الحماية والاعتراف بحقوق أصحاب المصالح

تؤمن الشركة بأن إسهامات أصحاب المصالح تشكل مورداً بالغ الأهمية لبناء القدرة التنافسية لها وتدعيم مستويات ربحيتها ، لذا فهي تدعم جميع سبل التعاون مع أصحاب المصالح ، وفي سبيل ذلك فقد حرصت الشركة على وضع سياسة تكفل الحماية والاعتراف بحقوق أصحاب المصالح وتشجيعهم على متابعة أنشطة الشركة المختلفة.

تشجيع أصحاب المصالح على المشاركة في متابعة أنشطة الشركة المختلفة

أصحاب المصالح لهم دور هام ومؤثر في إنجاح عمل الشركة. ويدرك المجلس أن النجاح النهائي للشركة هو نتيجة للجهود المشتركة للعديد من الأطراف بما في ذلك المساهمين والموظفين إن إجراءات الشركة والسياسات والممارسات تؤكد على أهمية احترام حقوق أصحاب المصالح وفقاً للقوانين ذات الصلة واللوائح والأنظمة ، مع إتاحة إمكانية حصول أصحاب المصالح على المعلومات والبيانات ذات الصلة بأنشطتهم، كما تم وضع الآليات المناسبة لتسهيل قيام أصحاب المصالح بإبلاغ مجلس إدارة الشركة عن أي ممارسات غير سليمة قد يتعرضون لها.

القاعدة العاشرة: تعزيز وتحسين الأداء

الآليات التي تتيح حصول كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على برامج ودورات تدريبية بشكل مستمر: إن اهتمام الشركة على تشجيع تطوير وتحسين الكفاءة والأداء ساهم بوضع آليات ونظم تتيح لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية الحصول على برامج ودورات تدريبية ذات صلة بأنشطة وعمل الشركة ، وذلك لتنمية مهاراتهم وخبراتهم ومواكبة التطورات بالشكل الذي يساعدهم على أداء المهام المناطة بهم.

وعليه فقد تم عقد برامج تدريبية لأعضاء مجلس الإدارة فيما يخص برامج غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

كما تقدم الشركة برامج تعريفية للأعضاء والموظفين المعينين حديثاً من أجل ضمان تمتعهم بفهم مناسب لسير عمل الشركة وعملياتها، وتتضمن البرامج استراتيجية الشركة وأهدافها والجوانب المالية والتشغيلية لكافة أنشطة الشركة والالتزامات القانونية والرقابية الملقاة على عاتق أعضاء مجلس الإدارة والشركة والمسؤوليات والمهام المناطة بهم، فضلاً عن الصلاحيات والحقوق المتوفرة لهم، ودور اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

تقييم أداء مجلس الإدارة ككل، وأداء كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية:

قامت شركة الشال للاستشارات بوضع نظم وآليات لتقييم أداء كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بشكل دوري، وذلك من خلال وضع مجموعة من مؤشرات قياس الأداء ترتبط بمدى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة وكفاية نظم الرقابة الداخلية وذلك لتحديد جميع جوانب الضعف والقوة والإقتراحات لمعالجتها بما يتفق مع مصلحة الشركة، كما أن اجراءات تقييم وقياس الأداء مكتوبة بشكل واضح ومعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

شملت النظم الموضوعية لتقييم أعضاء مجلس الإدارة مؤشرات تقييم أداء مجلس الإدارة ككل ويتم هذا التقييم بشكل سنوي، وعليه تحدد جميع جوانب الضعف والقوة والإقتراحات لمعالجتها بما يتفق مع مصلحة الشركة .

تم تقييم أعضاء مجلس الإدارة تقييم ذاتي من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت.

قامت شركة الشال للاستشارات بتطوير آليات تختص بالجوانب التدريبية لكل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. وذلك حرصاً من الشركة على تنمية مهارات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

جهود مجلس الإدارة بخلق القيم المؤسسية (value creation) لدى العاملين في الشركة

يقوم مجلس الإدارة بجهود لخلق القيم المؤسسية (value creation) لدى العاملين بالشركة من خلال تحقيق الأهداف الاستراتيجية وتحسين معدلات الاداء.

1. تقوم الادارة التنفيذية بعقد اجتماعات دورية مع كافة العاملين والمدراء ورؤساء الاقسام بالشركة للوقوف على طرح أفكار جديدة ولتشجيع كافة الموظفين بالتواصل مع الادارة التنفيذية ومجلس الادارة.
2. تقوم إدارة شؤون الموظفين بوضع اقتراحات لتدريب كافة الموظفين خلال العام، وذلك لتطوير أدائهم ولتهيئتهم للمناصب التنفيذية والقيادية مستقبلاً.
3. خلق ثقافة الالتزام بالقوانين والقرارات الخاصة بالجهات الرقابية وكذلك تقديم الخدمات بجودة عالية والصدق والأمانة والشفافية بالتعامل مع العملاء ، مما يساعد في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة.

القاعدة الحادية عشر: المسؤولية المجتمعية

التنمية المستدامة والمسؤولية المجتمعية تطوير آليات التواصل مع المجتمع

لقد آمنت الشال في مرحلة مبكرة من تأسيسها بمبدأ التواصل مع المجتمع والمسؤولية الاجتماعية وذلك قبل أن تتشكل تشريعات مبادئ حوكمة الشركات حتى ، فقد قامت بإنتاج قناة متصلة مباشرة بالمجتمع ومستمرة ومتفاعلة مع اهتماماته وشؤونه الاقتصادية وما يتصل بها، كما اعتمدت آليات لتوعية وتثقيف أفراد المجتمع المتخصصين في النشاط الاقتصادي وكذلك غير المختصين والمهتمين، وذلك إيماناً منها بحتمية وديمومة العلاقة بين المؤسسة الربحية ومجتمعها الذي تعمل به، علماً بأن جودة هذه العلاقة تعتمد بشكل كبير على تطوير فنون وآليات تبادل المنفعة بين الطرفين ؛ فكلما أسهمت المؤسسة الربحية في تحسين البيئة العامة للمجتمع، كلما تيسر لتلك المؤسسة تطوير انتاجها الذي يعود بالمنفعة على مساهميها وموظفيها وأسرها من خلال نشاط المؤسسة ونمو عرض فرص العمل، ارتفاع مستوى رفاه المجتمع وزيادة الطلب على السلع والخدمات، وقد كان تجاوب الشال مع متغيرات سلوك التواصل الاجتماعي المتسارع في المجتمع فاعلا، وذلك بإنتاج نسخ رقمية مبسطة ومختصرة مستقلة حتى من المادة العلمية لتقرير الشال الاسبوعي وتنتشر على مدار الاسبوع في مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة.

إن قيام الشركة بدورها تجاه المسؤولية المجتمعية يضمن إلى حد ما دعم جميع أفراد المجتمع لأهدافها ورسالتها التنموية والاعتراف بوجودها ، إضافة إلى خلق فرص عمل جديدة من خلال المشاركة في برامج التأهيل والتدريب ؛ إذ أنها تتناول كيفية إدارة الشركات والمؤسسات للتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وكذلك علاقاتها في جميع المجالات الرئيسية المتعلقة بتلك التأثيرات.

لذا واصلت شركة الشال للاستشارات اهتمامها بالتنمية المستدامة وسعت دائماً إلى أن يكون لها دور فعال في تنمية المجتمع، وذلك من خلال مبادرات ومشاركات تسهم في مصلحة شرائح مختلفة في المجتمع.

وتتضمن خدماتنا تجاه المجتمع:

ثروتنا البشرية

يعتبر العنصر البشري من أهم الموارد التي تملكها الشركة، لذلك فمن المهم أن تقوم الشركة بمسؤولياتها المجتمعية تجاه منتسبيها بما يحقق علاقة قوية بين الشركة والعاملين فيها، ومن الممارسات الاجتماعية التي تتبناها الشركة في هذا الإطار:

- دعم الكوادر الوطنية.
- إتاحة فرصة لتشغيل الشباب المتخرجين والعمل على رفع قدراتهم ومساهماتهم في المجتمع.
- العمل على رفع الروح المعنوية للعاملين وبث روح التعاون والدافع والحافز بينهم.
- السلامة ونمط الحياة السليم.
- ارتباط الموظفين بالعمل.
- التنوع في الاعمال.
- النزاهة والشفافية في الاعمال.
- خلق بيئة مناسبة وجاذبة تضمن استمرارية العاملين في وظائفهم.
- التزام الشركة بتطبيق القوانين والتعليمات الخاصة بالعمل وتنفيذها بعدالة على كافة الأفراد الموظفين سواسية.

المبادرات الاجتماعية

1. حرصاً من إدارة الشركة على المسؤولية الاجتماعية، فقد قامت شركة الشال للاستشارات بمبادرات انسانية سنوية بهدف لفت نظر المجتمع والمؤسسات إلى فئات معينة من أفراد المجتمع تحتاج للدعم والرعاية، من خلال إصدار التقرير السنوي للشركة الأم فإنه من جهة يعتبر مرجعاً اقتصادياً مجانياً للكثير من الجهات المختصة ولأفراد المهتمين بالإطلاع وزيادة المعرفة والوعي الاقتصادي، ومن جهة أخرى تقوم مجموعة شركات الشال من خلال هذا الإصدار

بتسليط الضوء في كل عام تطوعياً على قضية مجتمعية أو بيئية أو إنسانية، وتعمل على إبراز الجهود التطوعية للقائمين عليها بهدف تحفيز الجهات والأفراد على دعم هذه الجهود ؛ ومن القضايا التي قامت مجموعة شركات الشال بتغطيتها على مدى السنوات الماضية :

- الصيد الجائر
- البيئة البحرية (فريق الغوص الكويتي التطوعي)
- رحلة الأمل لذوي الاحتياجات الخاصة
- تمكين الشباب (لويك)
- المحميات الطبيعية في الكويت (محمية الجهراء)
- جمعية الهلال الأحمر الكويتي

2. كما تقوم شركة الشال للاستشارات بإعداد تقرير اقتصادي مهني أسبوعي يتم نشره في كافة الوسائل ويسهل الاطلاع عليه بدون أي تكلفة على القارئ وذلك بقصد زيادة الوعي الاقتصادي والاجتماعي لدى افراد المجتمع.

دعم الكوادر الوطنية

شكل الاهتمام بالتنمية البشرية وبشكل خاص بالكوادر الوطنية أحد أهم ركائز المسؤولية الاجتماعية لشركة الشال للاستشارات فشركة الشال للاستشارات تستقبل بشكل مستمر بعض الطلبة او الخريجين حديثا وذلك لتلقي خبرة عملية وتدريب على يد المتخصصين في الشركة وذلك سعياً منها لزيادة خبراتهم العملية ليرتقوا بالمستوى المهني المتقدم مما يساهم في النهوض بالاقتصاد الوطني.

كما يقوم السيد/ جاسم خالد السعدون - رئيس مجلس ادارة شركة الشال للاستشارات بتقديم مشاركات توعوية متخصصة مستمرة كونه خبيراً اقتصادياً ووطنياً كالمحاضرات والندوات في الجامعات والمنتديات بشكل تطوعي بهدف خدمة المجتمع وتوعية الجيل الجديد من الطلبة والمهنيين.

السياسات الداخلية

تسعى شركة الشال للاستشارات بأن تكون المسؤولية الاجتماعية للشركات مدمجة في عمليات الشركة اليومية. فتسعى للتنسيق والتواصل بين الشركة وجميع وحداتها الوظيفية حيث يتم ترجمة الالتزام تجاه المسؤولية الاجتماعية إلى أهداف محددة ومضمنة في سياسات وإجراءات الشركات.

الشال
للاستشارات



ALSHALL
Consulting

تقرير لجنة التدقيق لشركة الشال للاستشارات

للسنة المالية المنتهية في
30 نوفمبر 2019

المقدمة

لجنة التدقيق هي لجنة تقوم بضمان ترسيخ ثقافة الالتزام داخل الشركة وذلك من خلال ضمان سلامة ونزاهة التقارير المالية للشركة فضلاً عن التأكد من كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة داخل الشركة.

تم ترخيص شركة الشال للاستشارات بتاريخ 26 يونيو 2018 من قبل هيئة أسواق المال، وذلك لممارسة نشاط مستشار استثمار . قامت الشركة بالحصول على موافقة هيئة أسواق المال للتعاقد مع مكتب تدقيق معتمد من قبل هيئة أسواق المال للقيام بمهام المدقق الداخلي في الشركة، وتم التعاقد مع مكتب البزيع للاستشارات (RSM).

استقال مجلس إدارة الشركة بتاريخ 2018/12/9 ، وتم فتح باب الترشح لعضوية مجلس إدارة الشركة وفقاً للقواعد الصادرة من هيئة أسواق المال والمنظمة لذلك وتم الحصول على موافقة الهيئة على المرشحين الذين تم انتخابهم في الجمعية العامة العادية التي تم عقدها بتاريخ 24 ابريل 2019 ، وعلى إثر ذلك تم تشكيل لجنة التدقيق، و باشرت اللجنة كافة أعمالها فور تشكيلها وقام المجلس الحالي باعتماد كافة أدلة السياسات والاجراءات الخاصة بها باجتماعه رقم 5 لسنة 2019 24 ابريل 2018 .

تتألف لجنة التدقيق من السادة:

1. الدكتور / صلاح عبدالله العثمان
رئيس لجنة التدقيق
2. السيد / بدر صالح العيسى
عضو لجنة التدقيق
3. السيد / عبدالرحمن فهد الدخيل
عضو لجنة التدقيق

اجتماعات اللجنة وانجازاتها :

قامت اللجنة خلال عام 2019 بعقد عدد 5 اجتماعات ، وقد اشتملت أهم انجازات اللجنة على الأمور التالية:

رأي اللجنة فيما يتعلق ببيئة الرقابة الداخلية في الشركة

من خلال قيام اللجنة بأداء عملها خلال عام 2019 ، تعتقد اللجنة بأن الشركة تتوافر لديها بيئة رقابية كافية وفعالة ، حيث لم يستدل خلال العام على أية فجوات جوهرية ، كما لم يستدل على أي اخفاقات تذكر في تطبيقات نظم الرقابة الداخلية. على الرغم من وجود بعض الملاحظات غير الجوهرية في تطبيق نظم الرقابة، لجنة التدقيق كانت مطمئنة إلى أن هذه الملاحظات قد تم التعامل معها من قبل الإدارة وأنها ليس لها أي تأثير على العمليات الكلية للشركة كما لاحظت اللجنة حرص الجهاز التنفيذي على تطبيق آليات ونظم الرقابة الداخلية لضمان حماية أصول الشركة وصحة البيانات المالية بالإضافة إلى كفاءة سير العمليات التشغيلية للشركة وكفاءة جوانبها المالية والإدارية .

تقرير مراجعة الرقابة الداخلية

تولت لجنة التدقيق مهمة الرقابة على جودة ونزاهة ممارسات التدقيق الداخلي في الشركة خلال عام 2019. ولتقييم ذلك الأمر، عقدت اللجنة 5 اجتماعات خلال العام والتي انضم كل من المدقق الخارجي والمدقق الداخلي للشركة إليها متى ما كان ذلك مطلوب من قبل اللجنة.

النطاق والمنهجية

ان التقييم الإجمالي لنظم الرقابة الداخلية التي تم تطبيقها داخل الشركة في عام 2109 كان وفقا لتعليمات هيئة أسواق المال الكتاب الخامس عشر، المادة 6- 8 والتي تغطي الجوانب التالية:

- إجراءات التدقيق والإشراف على فاعلية وكفاءة نظم الرقابة الداخلية الضرورية لحماية أصول الشركة وسلامة البيانات المالية وفاعلية عملياتها بما في ذلك جوانبها الإدارية والمالية والمحاسبية.
- مقارنة التطور في عوامل الخطر والنظم الحالية وذلك لتقييم مدى فاعلية العمليات اليومية للشركة ومقدرتها على مجابهة التغييرات في السوق.
- تقييم أداء الإدارة التنفيذية فيما يخص تطبيق نظم التدقيق الداخلي.
- أسباب أي ضعف في تطبيق الرقابة الداخلية والتي تؤثر أو قد تؤثر على الأداء المالي للشركة وكذلك الإجراءات التي اتخذتها الشركة للتعامل مع هذا الضعف و علاجها

النتائج

تجدون أدناه النتائج الهامة التي نتجت عن الاجتماعات السابق ذكرها أعلاه:

- قامت لجنة التدقيق بتقييم فاعلية نظام الرقابة الداخلية داخل الشركة بما في ذلك أمن تقنية المعلومات وقامت بمراجعة نتائج المراجعة التي قام بها المدققون الداخليون والخارجيون على نظم الرقابة الداخلية وذلك من خلال الحصول على تقارير عن النتائج والتوصيات الهامة في هذا الشأن مع ردود الإدارة على هذه التقارير.
- قامت اللجنة بمراجعة وتقييم البيانات المالية ومدى معقوليتها وتماشيها مع المعايير المحاسبية والمتطلبات الرقابية ودقتها قبل إصدارها واعتمادها من قبل مجلس الإدارة وإبداء الرأي والتوصيات بشأنها.
- قامت لجنة التدقيق بالإشراف على ومراجعة الأنشطة التي قامت بها إدارة التدقيق الداخلي وتلقت تقارير تغطي خطة التدقيق الداخلي السنوية لعام 2019. وقامت اللجنة بمناقشة النتائج الرئيسية وتقييم أداء الإدارة التنفيذية فيما يخص تطبيق نظم الرقابة الداخلية وتناقشت مع الإدارة بخصوص الإجراءات التصحيحية والأدوات الرقابية التي سيتم تنفيذها طبقا لتوصيات التدقيق الداخلي والإطار الزمني المخطط له لحل هذه الملاحظات.
- الموافقة على تعيين السادة /مكتب البزيع للاستشارات RSM للقيام بمهام التدقيق الداخلي للشركة للعام 2019.
- الموافقة على تعيين مكتب /عبد الرحمن القعود وشركاه محاسبون قانونيون للقيام بأعمال مراجعة الرقابة الداخلية في الشركة للعام 2019 .
- الاجتماع مع مكتب التدقيق الخارجي ومكتب التدقيق الداخلي للشركة.

رأي مجلس الإدارة فيما يتعلق ببيئة الرقابة الداخلية في الشركة

يعتقد مجلس الإدارة بأن الشركة تتوافر لديها بيئة رقابية كافية وفعالة تتناسب مع نشاط الشركة الوحيد وهو نشاط مستشار استثمار، إن نشاط الشركة لا ينطوي ولا يتطلب أي نوع من فتح الحسابات للعملاء أو استلام وحيازة أموال العملاء ولا نقل أصولهم إلى ذمة الشركة. يقتصر نشاط الشركة على تقديم الخدمات الاستشارية للعملاء حول الفرص الاستثمارية المختلفة وتقديم المقترحات الاستشارية لمعالجة العثرات المالية للعملاء. لم يستدل خلال العام على أية فجوات جوهرية، كما لم يستدل على أي إخفاقات تذكر في تطبيقات نظم الرقابة الداخلية، على الرغم من وجود بعض الملاحظات غير الجوهرية في تطبيق نظم الرقابة. كما لاحظ مجلس الإدارة حرص الجهاز التنفيذي على تطبيق آليات ونظم الرقابة الداخلية لضمان حماية أصول الشركة وصحة البيانات المالية بالإضافة إلى كفاءة سير العمليات التشغيلية للشركة وكفاءة جوانبها المالية والإدارية.

شركة الشال للاستشارات ش.م.ك.م
الكويت

البيانات المالية السنوية
وتقرير مراقب الحسابات المستقل
30 نوفمبر 2019

الصفحة	المحتويات
2 - 1	تقرير مراقب الحسابات المستقل
3	بيان المركز المالي
4	بيان الربح أو الخسارة
5	بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر
6	بيان التغيرات في حقوق الملكية
7	بيان التدفقات النقدية
25 - 8	إيضاحات حول البيانات المالية

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى حضرات السادة مساهمي شركة الشال للاستشارات ش.م.ك.م. المحترمين

الكويت

تقرير عن تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية لشركة الشال للاستشارات ش.م.ك.م. ("الشركة") والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 30 نوفمبر 2019، وبيانات الربح أو الخسارة، والربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخر، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وكذلك إيضاحات حول البيانات المالية بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للشركة كما في 30 نوفمبر 2019، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. تم توضيح مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير بشكل أكثر تفصيلاً في فقرة "مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية" والواردة ضمن تقريرنا. إننا مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين (قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين)، كما التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين. باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن البيانات المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وكذلك عن وضع نظم الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من أي أخطاء مادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة الشركة على مزاولة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية، والإفصاح عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، متى كان ذلك مناسباً، ما لم تعتزم الإدارة تصفية الشركة أو وقف أعمالها أو في حالة عدم توافر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

تتمثل مسؤولية المكلفين بالحوكمة في الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد، إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائماً باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع أن تؤثر بشكل فردي أو مجتمّع على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس أحكاماً مهنية ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تتناول تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الغش تفوق تلك الناتجة عن الخطأ؛ حيث أن الغش قد يشمل التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
 - تفهم نظم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية أدوات الرقابة الداخلية لدى الشركة.
 - تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
 - استنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي وتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكيد مادي متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً جوهرياً حول قدرة الشركة على مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية، وذلك بناءً على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها. وفي حال استنتاجنا وجود عدم تأكيد مادي، يتوجب علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقريرنا. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف الشركة عن مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
 - تقييم العرض الشامل وهيكل ومحتويات البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تحقق العرض العادل.
- ونتواصل مع المكلفين بالحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في نظم الرقابة الداخلية يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

تقرير عن المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

برأينا كذلك، أن الشركة تمسك بحسابات منتظمة، وأن البيانات المالية والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة الشركة فيما يتعلق بهذه البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة، وأنها قد حصلنا على المعلومات التي رأيناها ضرورية لأداء مهمتنا، وأن البيانات المالية تتضمن كل ما نص قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولانحته التنفيذية وتعديلاتهما اللاحقة، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة وتعديلاتهما اللاحقة، على وجوب إثباته فيها، وأن الجرد قد أجري وفقاً للأصول المرعية، وأنه في حدود المعلومات التي توفرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 30 نوفمبر 2019 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولانحته التنفيذية وتعديلاتهما اللاحقة، أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة وتعديلاتهما اللاحقة، أو لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال ولانحته التنفيذية، على وجه قد يؤثر مادياً في نشاط الشركة أو مركزها المالي.


طلال يوسف المزيني

سجل مراقبي الحسابات رقم 209 فئة أ

ديلويت وتوش - الوزان وشركاه

الكويت في 14 يناير 2020

30 نوفمبر		إيضاح	
2018	2019		
الموجودات			
الموجودات المتداولة			
157,070	249,910	3	النقد والأرصدة البنكية
58,807	77,070	4	ذمم تجارية مدينة وأخرى
55,567	90,085	13 أ	أصول العقد
677,850	626,271	5	مستحق من أطراف ذات صلة
949,294	1,043,336		
الموجودات غير المتداولة			
41,546	42,202	6	استثمار في شركة زميلة
-	126,381	7	أصول حق الاستخدام
16,823	17,427	8	معدات
58,369	186,010		
1,007,663	1,229,346		مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
المطلوبات المتداولة			
53,986	42,627	9	ذمم تجارية دائنة وأخرى
13,296	1,000	13 ب	التزامات العقد
-	51,665	10	التزامات عقد الإيجار
67,282	95,292		
المطلوبات غير المتداولة			
-	77,985	10	التزامات عقد الإيجار
413,785	434,703	11	مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
413,785	512,688		
حقوق الملكية			
حقوق الملكية المتاحة لمساهمي الشركة			
1,000,000	1,000,000	12	رأس المال
83,237	83,237	12	احتياطي قانوني
44,132	44,132	12	احتياطي اختياري
(600,773)	(506,003)		خسائر متراكمة
526,596	621,366		
1,007,663	1,229,346		إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية



جيرار سنايان
نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي



جاسم خالد السعدون
رئيس مجلس الإدارة

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

30 نوفمبر		إيضاح
2018	2019	
354,958	481,957	13 إيرادات استشارات
1,934	18	إيرادات أخرى
(16,250)	(10,250)	مصاريف استشارات
(272,816)	(273,602)	أعباء موظفين
(4,657)	(8,567)	الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية
(65,551)	(30,323)	مصاريف عمومية وإدارية
(5,140)	(56,639)	7 و 8 استهلاك
(108)	(5)	خسارة من إعادة تقييم عملات أجنبية
10,774	656	6 حصة في نتائج شركة زميلة
3,144	103,245	الربح قبل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة، حصة مؤسسة الكويت
-	(7,000)	للتقدم الطمي والزكاة
3,144	96,245	مكافأة مجلس الإدارة
(324)	(1,475)	الربح قبل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة، حصة مؤسسة الكويت
2,820	94,770	للتقدم الطمي والزكاة
		الزكاة
		ربح السنة

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر - السنة المنتهية في 30 نوفمبر 2019

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

30 نوفمبر	
2018	2019
2,820	94,770
-	-
-	-
2,820	94,770

ربح السنة
الدخل الشامل الآخر:
بنود قد يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الربح أو الخسارة:
الدخل الشامل الآخر للسنة
إجمالي الدخل الشامل للسنة

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

شركة الفلل للاستثمارات ش.م.ك.م

بيان التغيرات في حقوق الملكية - السنة المنتهية في 30 نوفمبر 2019

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

المجموع	حقوق الملكية المتاحة لمساهمي الشركة			
	خسائر متراكمة	احتياطي اختياري	احتياطي قانوني	رأس المال
527,837	(599,532)	44,132	83,237	1,000,000
(4,061)	(4,061)	-	-	-
523,776	(603,593)	44,132	83,237	1,000,000
2,820	2,820	-	-	-
526,596	(600,773)	44,132	83,237	1,000,000
94,770	94,770	-	-	-
621,366	(506,003)	44,132	83,237	1,000,000

الرصيد في 30 نوفمبر 2017

تسوية انتقالية نتيجة تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية و

الرصيد في 1 ديسمبر 2017

إجمالي الدخل الشامل للسنة

الرصيد في 30 نوفمبر 2018

إجمالي الدخل الشامل للسنة

الرصيد في 30 نوفمبر 2019

إن الإيضاحات المرتقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

30 نوفمبر		ايضاح	
2018	2019		
			التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
2,820	94,770		ربح السنة
-	9		تسويات:
(18)	(27)		خسارة من بيع معدات
4,657	8,567		إيرادات فوائد
5,140	56,639	7 و 8	الخسائر الإئتمانية المتوقعة على الموجودات المالية
-	8,212		استهلاك
(10,774)	(656)	6	أعباء تمويل
49,722	53,545	11	حصة في نتائج شركة زميلة
51,547	221,059		مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
(39,900)	(61,348)		الزيادة في ذمم تجارية مدينة وأخرى وأصول العقد
113,152	28,218		النقص في المستحق من أطراف ذات صلة
(30,965)	(23,655)		النقص في ذمم تجارية دائنة وأخرى والتزامات العقد
(20,447)	(9,266)	11	المدفوع لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين
73,387	155,008		صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية
			التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية
(18,112)	(4,956)	8	اقتناء معدات
-	(8,212)		فائدة مدفوعة نتيجة التزامات عقد إيجار
-	(49,027)	10	سداد التزامات عقد إيجار
18	27		فوائد مستلمة
(18,094)	(62,168)		صافي النقد المستخدم في الأنشطة الإستثمارية
55,293	92,840		صافي الزيادة في النقد والأرصدة البنكية
101,777	157,070		النقد والأرصدة البنكية في بداية السنة
157,070	249,910		النقد والأرصدة البنكية في نهاية السنة

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

1. التأسيس والأنشطة

إن شركة الشمال للاستشارات ش.م.ك.م ("الشركة") هي شركة مساهمة كويتية مغلقة تم تأسيسها بتاريخ 27 ديسمبر 2005، وقد تم تسجيل الشركة في السجل التجاري بتاريخ 7 يناير 2006 (تحت رقم 111806). إن الشركة هي شركة تابعة مملوكة لمجموعة الشمال الاستثمارية القابضة ش.م.ك.م. الكويت ("الشركة الأم"). يتمثل نشاط الشركة الرئيسي في:

- 1- تقديم الخدمات الاستشارية الاقتصادية والمالية بكافة أنواعها للقطاع الخاص والعام وإعداد جميع أنواع الدراسات المالية والاقتصادية لمختلف القطاعات داخل وخارج الكويت.
 - 2- إعداد الدراسات الخاصة بإعادة هيكلة الشركات ودراسة المخاطر وتقييم الشركات والمشاريع ودمجها وضمها وتحويل كياناتها القانونية وإدراج أسهمها في أسواق المال.
 - 3- القيام بالبحوث والدراسات السوقية والاقتصادية وإصدارها للخاصة والعام.
 - 4- تمثيل الشركات العالمية المتخصصة والتعاون معها في جميع الأنشطة المشابهة لأنشطتها.
 - 5- إعداد تقارير حول أداء البورصات المحلية والإقليمية والعالمية إما لنشرها أو لعملاء الشركة.
 - 6- تقديم استشارات التخصيص ومشاريع (B.O.T) التي تطرحها الحكومات والجهات المعنية ضمن القطاع الخاص والقطاع العام محلياً وخارجياً.
 - 7- تملك المنقولات والعقارات اللازمة لمباشرة نشاطها في الحدود المسموح بها وفقاً للقانون.
 - 8- تنظيم المؤتمرات والندوات وحلقات العمل المتخصصة.
 - 9- إعداد الدراسات وتقديم الاستشارات الخاصة عن ترتيب التمويل بمختلف الأدوات المالية التقليدية والإسلامية وتطويرها وتمثيل عملائها لدى الغير.
 - 10- استغلال الفوائض المالية المتوفرة لدى الشركة عن طريق استثمارها في محافظ مالية وعقارية تدار بواسطة شركات وجهات مخصصة.
- يقع مكتب الشركة المسجل في الطابق 9 – مبنى 10 – برج السحاب – مجمع الصالحية – شارع محمد ثنيان الغانم، قطعة 13، القبلة، الكويت.
- وافق أعضاء مجلس إدارة الشركة على إصدار هذه البيانات المالية في 14 يناير 2020 وهي خاضعة لموافقة مساهمي الشركة في الاجتماع السنوي القادم للجمعية العمومية.

2. أساس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة

2.1 أساس الإعداد

تم إعداد هذه البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية. تم إعداد هذه البيانات المالية على أساس مبدأ التكلفة التاريخية للقياس. يتم عرض هذه البيانات المالية بالدينار الكويتي وهو العملة الرئيسية للشركة.

إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة وضع تقديرات وافتراضات قد تؤثر في المبالغ المفصح عنها للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات في تاريخ البيانات المالية والمبالغ المفصح عنها للإيرادات والمصروفات خلال فترة التقرير. كما يتطلب أيضاً من الإدارة ممارسة أحكامها خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية. إن الأمور التي تتطلب قدراً أكبر من الأحكام أو التعقيد أو تلك التي تكون فيها التقديرات والافتراضات جوهرية بالنسبة للبيانات المالية مفصح عنها في إيضاح 18.

اعتمد مساهمو الشركة البيانات المالية للسنة المنتهية في 30 نوفمبر 2018 خلال الاجتماع السنوي للجمعية العمومية المنعقد بتاريخ 24 أبريل 2019.

2.2 التغيرات في السياسات والإفصاحات المحاسبية

سارية المفعول للسنة الحالية

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه البيانات المالية متفقة مع تلك المستخدمة في إعداد البيانات المالية السنوية للسنة المنتهية في 30 نوفمبر 2018، باستثناء التطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية 16 عقود الإيجار اعتباراً من 1 ديسمبر 2018 كما هو مُلخص أدناه.

أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16 عقود الإيجار

طبقت الشركة، بشكل مبكر في السنة الحالية، المعيار الدولي للتقارير المالية 16 عقود الإيجار والذي يسري مفعوله على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019.

يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية 16 متطلبات جديدة أو معدلة تتعلق بحاسبة عقود الإيجار. يقدم المعيار تغييرات جوهرية على محاسبة عقود الإيجار عن طريق إزالة التفريق بين عقود الإيجار التشغيلي والتمويلي ويتطلب الاعتراف باصول حق الاستخدام والتزام عقد الإيجار في تاريخ بدء مدة العقد على كافة عقود الإيجار، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الأصول منخفضة القيمة عند تطبيق إعفاءات الاعتراف. على النقيض من محاسبة المستأجر، لا تزال متطلبات محاسبة المؤجر كما هي بدون تغيير إلى حد كبير.

اختارت الشركة تطبيق منهج التعديل بأثر رجعي وفقاً لما تسمح به الأحكام الانتقالية المحددة في المعيار. وبالتالي، لم يتم تعديل معلومات المقارنة. تم الإفصاح عن السياسات المحاسبية لهذا المعيار في إيضاح 2.8. إن أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16 في البيانات المالية للشركة مبين أدناه.

(أ) أثر التعريف الجديد لعقد الإيجار

استعانت الشركة بالوسائل العملية المتاحة عند الانتقال لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16 وذلك ليس بغرض إعادة تقييم ما إذا كان العقد عقد إيجار أو ينطوي على عقد إيجار. وبالتالي، فإن تعريف عقد الإيجار وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 17 وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 4 سيظل مطبقاً على عقود الإيجار المبرمة أو المعدلة قبل 1 ديسمبر 2018.

يتعلق التغيير في تعريف عقد الإيجار بمفهوم السيطرة بصورة رئيسية. يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية 16 ما إذا كان العقد ينطوي على عقد إيجار على أساس ما إذا كان العميل له حق السيطرة على استخدام أصل ما محدد لفترة زمنية نظير مقابل. ويتعارض ذلك مع التركيز على "المخاطر والمكافآت" الواردة في معيار المحاسبة الدولي 17 وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 4.

تطبق الشركة تعريف عقد الإيجار والإرشادات ذات الصلة المبينة في المعيار الدولي للتقارير المالية 16 على جميع عقود الإيجار المبرمة أو المعدلة في أو بعد 1 ديسمبر 2018 (إذا كان العقد عقد إيجار أو ينطوي على عقد إيجار).

(ب) الأثر في محاسبة المستأجر

يغير المعيار الدولي للتقارير المالية 16 طريقة محاسبة الشركة عن عقود الإيجار التي تم تصنيفها سابقاً على أنها عقود إيجار تشغيلي وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 17، والتي كانت بنود خارج الميزانية العمومية.

عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16 على كافة عقود الإيجار (باستثناء ما هو مبين أدناه)، تقوم الشركة:

- الاعتراف باصول حق الاستخدام والتزامات عقد الإيجار في بيان المركز المالي، الذي تم قياسه مبدئياً بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار المستقبلية؛ مع تعديل أصول حق الاستخدام بمبلغ أي دفعات عقد إيجار مستحقة أو مسددة مقدماً.
- الاعتراف بمصروف استهلاك أصول حق الاستخدام والفوائد على التزامات عقد الإيجار في بيان الربح أو الخسارة؛
- فصل إجمالي المبلغ النقدي المسدد من المبلغ الأصلي (المعروض ضمن الأنشطة التمويلية) والفوائد (المعروضة ضمن الأنشطة التمويلية) في بيان التدفقات النقدية.

يتم الاعتراف بحوافز الإيجار (على سبيل المثال مدة الإيجار المجانية) كجزء من قياس حق استخدام الموجودات والتزامات عقد الإيجار، بينما يتم الاعتراف بها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 17 كحوافز عقد إيجار مطفاة كتخفيض لمصروف الإيجار على أساس القسط الثابت.

وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 16، يتم اختبار أصول حق الاستخدام لتحديد انخفاض القيمة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 36.

بالنسبة لعقود الإيجار قصيرة الأجل (مدة الإيجار 12 شهراً أو أقل)، اختارت الشركة الاعتراف بمصروف الإيجار على أساس القسط الثابت وفقاً لما يسمح به المعيار الدولي للتقارير المالية 16.

اختارت الشركة تطبيق الوسائل العملية الآتية المسموح بها من قبل المعيار:

- استخدام معدل خصم واحد على محفظة عقود إيجار ذات خصائص متشابهة بصورة معقولة
- الاعتماد على التقييمات السابقة فيما إذا كانت عقود الإيجار هي عقود متوقع خسارتها
- المحاسبة عن عقود الإيجار التشغيلي التي تقل مدة الإيجار المتبقي فيها عن 12 شهراً كما في 1 ديسمبر 2018 باعتبارها عقود إيجار قصيرة الأجل
- استبعاد التكاليف المباشرة الأولية من قياس أصل حق الاستخدام في تاريخ التطبيق المبدي، و
- استخدام الإدراك المتأخر كما هو الحال في تحديد مدة عقد الإيجار إذا كان العقد يشتمل على خيارات تمديد عقد الإيجار أو إنهائه.

(ج) الأثر المالي للتطبيق المبدي للمعيار الدولي للتقارير المالية 16

بلغ المتوسط المرجح لمعدل الاقتراض الإضافي للشركة المطبق على التزامات عقد الإيجار 5.25% في 1 ديسمبر 2018. عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16، اعترفت الشركة بالتزامات عقد الإيجار المتعلقة بعقود الإيجار التي تم تصنيفها سابقاً "كعقود إيجار تشغيلي" بموجب مبادئ معيار المحاسبة الدولي 17 عقود الإيجار. تم قياس تلك الالتزامات بالقيمة الحالية لدفعات عقد الإيجار المتبقية وخصمها باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للمستأجر كما في 1 ديسمبر 2018.

2018

195,570

178,677

التزامات عقد الإيجار التشغيلي كما في 30 نوفمبر 2018

مخصومة باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للمستأجر في تاريخ التطبيق المبدي

لا توجد عقود إيجار متوقع خسارتها قد تتطلب إجراء تسويات على أصول حق الاستخدام في تاريخ التطبيق المبدي.

معايير صادرة لكنها غير سارية المفعول بعد

2.3

تم إصدار المعايير الدولية للتقارير المالية التالية ولكن لم يسر مفعولها بعد ولم يتم تطبيقها مبكراً من قبل الشركة. تعتمز الشركة تطبيقها عندما تصبح سارية المفعول.

المعيار الدولي للتقارير المالية 10 ومعيار المحاسبة الدولي 28 (تعديلات) بيع أو مشاركة الموجودات بين مستثمر وشركته الزميلة أو مشروعه المشترك

إن التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 10 ومعيار المحاسبة الدولي 28 تعالج الحالات التي يكون فيها بيع أو مساهمة بأصول بين المستثمر وشركته الزميلة أو مشروعه المشترك. وتحدد، تبين التعديلات أن الأرباح أو الخسائر الناتجة عن فقدان السيطرة على شركة تابعة لا تشتمل على أعمال نتيجة معاملة تتطوي على شركة زميلة أو مشروع مشترك يتم المحاسبة عنهما باستخدام طريقة حقوق الملكية، يتم الاعتراف بها في ربح أو خسارة الشركة الأم بمقدار حصص المستثمرين من غير ذوي العلاقة في تلك الشركة الزميلة أو ذلك المشروع المشترك. وبالمثل، فإن الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إعادة قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة والمحتفظ بها في أي شركة تابعة سابقة (والتي أصبحت شركة زميلة أو مشروع مشترك يتم المحاسبة عنهما باستخدام طريقة حقوق الملكية) يتم الاعتراف بها في ربح أو خسارة الشركة الأم السابقة بمقدار حصص المستثمرين من غير ذوي العلاقة في الشركة الزميلة الجديدة أو المشروع المشترك الجديد.

لم يحدد مجلس معايير المحاسبة الدولية حتى الآن تاريخ سريان التعديلات. غير أنه يُسمح بالتطبيق المبكر للتعديلات. تتوقع الشركة أن تطبيق هذه التعديلات قد يؤثر في البيانات المالية للشركة في الفترات المستقبلية في حال إبرام مثل هذه المعاملات.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 3: تعريف الأعمال

توضح التعديلات أن الأعمال عادة ما تتضمن مخرجات، غير أنه لا يلزم مجموعة متكاملة من الأنشطة والأصول أن تتضمن مخرجات حتى تكون مؤهلة لأن تصبح أعمالاً. إذ أنه لتحقيق هذا الغرض، ينبغي أن تتضمن مجموعة الأنشطة والأصول المكتسبة مدخلاً وآلية جوهرية على الأقل يسهمان معاً بشكل كبير في إنتاج مخرجات. تتضمن التعديلات إرشادات إضافية تساعد في تحديد ما إذا كان قد تم الحصول على آلية جوهرية أم لا. تقدم التعديلات اختباراً تركيزاً اختياري يسمح بإجراء تقييم مبسط لما إذا كانت مجموعة الأنشطة والأصول المكتسبة لا تعتبر أعمالاً. استناداً إلى اختبار التركيز الاختياري، لا تعتبر مجموعة الأنشطة والأصول المكتسبة أعمالاً إذا كانت القيمة العادلة لإجمالي الأصول المكتسبة مركزة في أصل فردي قابل للتحديد أو مجموعة من الأصول المماثلة القابلة للتحديد.

2.4 الأدوات المالية

تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

تصنف الشركة كافة موجوداتها المالية كـ "بالتكلفة المطفأة".

يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة في حالة استيفائه للشروط التالية:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالأصل من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- أن ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي تدفقات نقدية في تواريخ محددة، والتي تتمثل في دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة فقط على المبلغ الأصلي القائم.

تقييم نموذج الأعمال

تحدد المجموعة نموذج أعمالها بالمستوى الذي يعبر بشكل أفضل عن كيفية إدارة مجموعة الموجودات المالية لتحقيق هدفها. وذلك سواء كان هدف المجموعة هو فقط تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناتجة من بيع الموجودات. إذا لم ينطبق أي من كلاهما (على سبيل المثال الموجودات المالية المحفوظ بها لأغراض المتاجرة)، عندئذ يتم تصنيف الموجودات المالية كجزء من نموذج أعمال "البيع" ويتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. يستند تقييم نموذج الأعمال إلى السيناريوهات المتوقعة بصورة معقولة مع الأخذ في الاعتبار سيناريوهات "الحالة الأسوأ" أو "الحالة المضغوطة".

اختبار خصائص التدفقات النقدية التعاقدية

إذا استهدف نموذج الأعمال الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأدوات المالية تمثل دفعات المبلغ الأصلي والفائدة فقط الخاصة باختبار تحقق دفعات المبلغ الأصلي والفائدة فقط.

لأغراض هذا الاختبار، يُعرف "أصل المبلغ" على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي وقد يتغير خلال عمر الأصل المالي (على سبيل المثال عند وجود دفعات مسددة من المبلغ الأصلي أو إطفاء القسط / الخصم).

إن العناصر الأكثر أهمية للفائدة في أي ترتيب إقراض أساسي تتمثل في مراعاة القيمة الزمنية للأموال ومخاطر الائتمان، بخلاف مخاطر الإقراض الأساسية الأخرى وهامش الربح. ولاختبار تحقق دفعات المبلغ الأصلي والفائدة فقط، تطبق الشركة الأحكام، وتراعي العوامل ذات الصلة مثل العملة المقوم بها الأصل المالي والمدة المحدد عنها سعر الفائدة.

إن النقد والأرصدة البنكية والذمم التجارية المدينة والأخرى وأصول العقد والمستحق من أطراف ذات صلة يتم تصنيفها كموجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة.

المطلوبات المالية

يتم تصنيف كافة المطلوبات المالية كـ " غير تلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة".

الاعتراف وعدم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية

يتم الاعتراف بالموجودات أو المطلوبات المالية عندما تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية لهذه الأدوات.

لا يتم الاعتراف بالأصل المالي (بالكامل أو جزء منه) عندما ينتهي الحق التعاقد في استلام التدفقات النقدية الناتجة من الموجودات المالية أو عندما تقوم المجموعة فعلياً بتحويل كافة مخاطر ومنافع الملكية أو عندما تفقد السيطرة على الموجودات المالية. في حال حافظت المجموعة على سيطرتها، فإنها تستمر في إدراج الأصل المالي طوال مدة سيطرتها.

لا يتم الاعتراف بالالتزام المالي عندما يتم الإعفاء من الالتزام المحدد في العقد أو الغاؤه أو انتهاء صلاحية استحقاقه. عند استبدال التزام مالي قائم بالتزام آخر من نفس المقرض بشروط مختلفة بشكل جوهري أو أن شروط الالتزام القائم قد تم تعديلها بصورة مادية، يتم معالجة مثل هذا الاستبدال أو التعديل كاستبعاد للالتزام الأصلي والاعتراف بالالتزام الجديد. عند استبعاد التزام مالي، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية المطفأة والمقابل المدفوع (بما في ذلك أي موجودات غير نقدية محولة أو مطلوبات مفترضة)، ضمن الربح أو الخسارة.

يتم إدراج كافة عمليات الشراء والبيع الاعتيادية للموجودات المالية باستخدام المحاسبة بتاريخ التسوية. يتم إدراج التغيرات في القيمة العادلة بين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية في بيان الربح أو الخسارة أو في بيان الدخل الشامل الآخر طبقاً للسياسة المحاسبية المطبقة والخاصة بكل أداة مالية. إن عمليات الشراء والبيع الاعتيادية هي عمليات شراء أو بيع موجودات مالية تتطلب تسليم الموجودات خلال فترة زمنية يتم تحديدها عامة وفقاً للقوانين أو الأعراف المتعامل بها في الأسواق.

القياس

يتم مبدئياً قياس كافة الموجودات أو المطلوبات المالية بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بعملية الاقتناء.

المطلوبات المالية

يتم لاحقاً قياس وإدراج المطلوبات المالية "غير تلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الربح أو الخسارة" بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي. يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية ضمن الربح أو الخسارة وكذلك أي أرباح أو خسائر من الاستبعاد. تُصنف حصص الملكية كمطلوبات مالية إذا كان هناك التزام تعاقدي بتسليم نقد أو أي أصل مالي آخر.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تقوم المجموعة بتسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9.

يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة على الأداة المالية بطريقة تعكس المبالغ بشكل غير متحيز ومرجح بالاحتمالات والتي يتم تحديدها من خلال تقييم مجموعة من النتائج المحتملة والقيمة الزمنية للأموال والأحداث السابقة والظروف الحالية وتوقعات الظروف الاقتصادية المستقبلية. يطبق نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة على كافة الأدوات المالية باستثناء الاستثمار في أدوات حقوق الملكية. ويتم بانتظام مراجعة المنهجيات والافتراضات بما في ذلك توقعات الظروف الاقتصادية المستقبلية.

النهج العام

تطراً تغيرات على الموجودات تؤدي إلى انتقالها بين المراحل الثلاثة التالية استناداً إلى التغيير في الجدارة الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي.

تتضمن المرحلة 1 الأدوات المالية التي لم ينتج عنها زيادة ملحوظة في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي أو تلك التي لها مخاطر ائتمانية منخفضة كما في تاريخ التقرير. وبالنسبة لتلك الموجودات، يتم تسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً. تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً الخسائر الائتمانية المتوقعة والتي تنتج من أحداث التعثر المحتملة خلال 12 شهراً بعد تاريخ التقرير. ليس من المتوقع أن ينخفض النقد على مدى فترة الـ 12 شهراً لكن الخسائر الائتمانية بالكامل للأصل مرجحة باحتمالية أن الخسارة ستحدث خلال الـ 12 شهراً المقبلة. تضع المجموعة في اعتبارها أن الأصل المالي ينطوي على مستوى منخفض من المخاطر الائتمانية عندما يكون تصنيف المخاطر الائتمانية مساوياً لتعريف "التصنيف الائتماني المرتفع" المتعارف عليه دولياً.

تتضمن المرحلة 2 الأدوات المالية التي نتج عنها زيادة ملحوظة في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبدي (ما لم يكن لها مخاطر ائتمانية منخفضة كما في تاريخ التقرير) ولكن يوجد دليل موضوعي على انخفاض القيمة. وبالنسبة لتلك الموجودات، يتم تسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمرها. إن الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج من أحداث التعثر المحتملة خلال العمر المتوقع للأداة المالية. إن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي متوسط الخسائر الائتمانية المرجح مع احتمالية التعثر باعتباره العامل المرجح. عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية على الأدوات المالية قد زادت بشكل ملحوظ، تراعي الإدارة المعلومات المعقولة والمؤيدة المتاحة من أجل مقارنة مخاطر التعثر التي تحدث في تاريخ التقرير مع مخاطر التعثر التي تحدث عند الاعتراف المبدي للأداة المالية.

تستخدم الشركة المعلومات المستقبلية استناداً إلى التغيرات المتوقعة في عوامل الاقتصاد الكلي في تقييمها لمدى وقوع زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان للأداة منذ التحقق المبدي وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

تتضمن المرحلة 3: الموجودات المالية التي لها دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة كما في تاريخ التقرير. بالنسبة لتلك الموجودات، يتم تسجيل الخسائر الائتمانية على مدار عمرها كالفارق بين مجمل القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي للموجودات المالية.

يتم تسجيل أي تعديلات على القيمة الدفترية للأصل المالي الناتجة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة في الربح أو الخسارة كربح أو خسارة ناتجة عن انخفاض القيمة.

إن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الناتج المخصوم من احتمالية التعثر وقيمة التعرض عند التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر. تتمثل احتمالية التعثر في احتمالية تعثر المقرض في الوفاء بمطلوباته المالية إما لمدة 12 شهراً (احتمالية التعثر لمدة 12 شهراً) أو على مدى المدة المتبقية من الالتزام (احتمالية التعثر خلال مدة الالتزام). تتمثل قيمة التعرض عند التعثر في قيمة التعرض المتوقعة عند حدوث تعثر. تحدد الشركة قيمة التعرض عند التعثر من التعرض الحالي للأدوات المالية والتغيرات المحتملة على المبالغ القائمة المسموح بها بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء.

تتمثل قيمة التعرض عند التعثر للأصل المالي إجمالي قيمته الدفترية. يمثل معدل الخسارة عند التعثر الخسارة المتوقعة المشروطة بوقوع حدث تعثر وقيمتها المتوقعة عند التحقق والقيمة الزمنية للأموال.

النهج المبسط

تطبق الشركة نهجاً مبسطاً لتسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة على الذم التجارية المدينة وأصول العقد. وعليه، يتم تصنيف الذم التجارية المدينة التي لم تنخفض قيمتها الائتمانية والتي ليس لها عنصر تمويل هام ضمن المرحلة 2 ويتم تسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة.

حدث التعثر

تسجل الشركة حدث تعثر عندما تشير المعلومات التي تم إعدادها داخلياً أو الحصول عليها من مصادر خارجية إلى أنه من غير المرجح أن يقوم المدين بدفع المبالغ المستحقة كاملة لدائنيه (دون النظر إلى أي ضمانات محتفظ بها من قبل الشركة). بغض النظر عن هذا الأساس، ترى الشركة أن التعثر يحدث عندما ينقضي تاريخ استحقاق أي أصل مالي لفترة تزيد عن 60 يوماً ما لم يكن لدى الشركة أي معلومات معقولة ومؤيدة تشير إلى وجود معيار تعثر آخر أكثر ملاءمة.

يتم شطب الموجودات المالية إذا لم يكن هناك دليل واقعي على إمكانية استردادها.

2.5 النقد والأرصدة البنكية

يتم تصنيف النقد لدى البنوك والودائع تحت الطلب ولأجل لدى البنوك التي لا تتجاوز آجال استحقاقها الأصلية ثلاثة أشهر، كقند وأرصدة بنكية في بيان التدفقات النقدية.

2.6 استثمار في شركة زميلة

إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يكون للشركة فيها تأثير جوهري لا يمتد إلى السيطرة عليها، ويصاحبه بشكل عام ملكية مباشرة أو غير مباشرة تتجاوز 20% من حقوق التصويت. إن الزيادة في تكلفة الاستثمار عن حصة الشركة في صافي القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات الشركة الزميلة المحددة يتم تسجيلها كشهرة. يتم تضمين الشهرة الناتجة من الاقتناء بالقيم الدفترية للاستثمارات في الشركات الزميلة. يتم الاعتراف بالاستثمارات في الشركات الزميلة مبدئياً بالتكلفة ويتم المحاسبة عنها لاحقاً بطريقة حقوق الملكية اعتباراً من تاريخ ممارسة التأثير الفعلي حتى تاريخ توقف هذا التأثير.

ورفقا لطريقة حقوق الملكية، تعترف الشركة بحصتها في نتائج أعمال الشركة الزميلة بعد الاقتناء في بيان الربح أو الخسارة، كما يتم الاعتراف ضمن حقوق المساهمين بحصتها في تغيرات ما بعد الاقتناء في الاحتياطات والتي تعترف بها الشركة الزميلة مباشرة في حقوق المساهمين. يتم مباشرة تعديل التغيرات المتراكمة لما بعد الاقتناء بالإضافة إلى أي انخفاض في القيمة وفقاً للقيمة الدفترية للشركة الزميلة. يتم إدخال تعديلات مناسبة مثل الاستهلاك والإطفاء وخسائر انخفاض القيمة على حصة الشركة في الربح أو الخسارة بعد الاقتناء للمحاسبة عن أثر تعديلات القيمة العادلة التي تمت وقت الاقتناء.

عندما تتساوى حصة خسائر الشركة مع حصتها في الشركة الزميلة أو تزيد عنها، بما في ذلك أي أرصدة مدينة غير مضمونة، فإن الشركة لا تعترف بأية خسائر إضافية ما لم تكن قد تكبدت التزامات أو قامت بسداد دفعات نيابة عن الشركة الزميلة.

في تاريخ كل بيان مركز مالي، يتم إجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض قيمة شركة زميلة. في حال وجود مثل هذا الدليل، يتم إجراء اختبار لتحديد الانخفاض في قيمة الشركة الزميلة كأصل منفرد، بما في ذلك الشهرة، وذلك عن طريق مقارنة قيمتها الاستردادية (التي تتمثل في قيمة الاستخدام والقيمة العادلة ناقصاً تكلفة البيع، أيهما أعلى) مع قيمتها الدفترية. يتم الاعتراف بأي خسارة ناتجة عن انخفاض القيمة في بيان الربح أو الخسارة، وتشكل جزءاً من قيمتها الدفترية. يتم الاعتراف بأي رد لخسارة الانخفاض في القيمة في بيان الربح أو الخسارة بمقدار زيادة القيمة الاستردادية للشركة الزميلة لاحقاً.

2.7 المعدات

تظهر المعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم والخسائر المتراكمة الناتجة عن انخفاض القيمة. تتضمن تكلفة بند من بنود المعدات تكلفة الاقتناء وكافة التكاليف الأخرى المتعلقة مباشرة بإحضار الأصل إلى حالته التشغيلية من أجل استخدامه المزمع. يحتسب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات على النحو الآتي:

السنوات	
3	كمبيوتر
5	سيارات
5	أثاث وتركيبات
5	معدات مكتبية

يتم مراجعة القيمة الدفترية للمعدات في تاريخ كل بيان مركز مالي لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر يدل على وجود انخفاض في القيمة. في حال وجود مثل هذا المؤشر، يتم تخفيض الموجودات لقيمتها الاستردادية وتدرج خسارة الانخفاض في القيمة في بيان الربح أو الخسارة والتي تمثل الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الاستردادية للموجودات. لغرض تحديد انخفاض القيمة، يتم تبويب الموجودات لأقل مستوى يمكن عنده تحديد تدفقات نقدية بشكل مستقل لتلك المجموعة من الموجودات. يتم مراجعة القيم المتبقية والأعمار الإنتاجية وطرق الاستهلاك، ويتم تعديلها إذا لزم الأمر، في نهاية كل سنة مالية. يتم تحديد أرباح أو خسائر البيع بمقارنة المتحصلات بالقيمة الدفترية ويتم إدراجها في بيان الربح أو الخسارة.

2.8 عقود الإيجار

السياسة المطبقة اعتباراً من 1 ديسمبر 2018

عندما تكون الشركة هي الطرف المستأجر

تحدد الشركة ما إذا كان العقد هو عقد إيجار أو ينطوي على عقد إيجار، عند بدء العقد. تعترف الشركة بأصل حق الاستخدام والتزام عقد الإيجار المطابق في التاريخ الذي يكون فيه الأصل متاح للاستخدام من قبل الشركة (تاريخ بدء العقد).

اعتباراً من ذلك التاريخ، تقيس الشركة حق الاستخدام بالتكلفة والتي تتكون من

- قيمة القياس المبدي للالتزام عقد الإيجار.
- أي دفعات عقد إيجار مسددة في أو قبل تاريخ بدء مدة عقد الإيجار، ناقصاً أي حوافز إيجار مستحقة التحصيل
- أي تكاليف مبدئية مباشرة؛ و
- تقدير للتكاليف التي سيتم تكبدها لإعادة الأصل محل العقد إلى الحالة المطلوبة وفقاً لأحكام وشروط عقد الإيجار كنتيجة لاستخدام الأصل محل العقد خلال فترة معينة، ويجب الاعتراف بها على أنها جزء من تكلفة أصل "حق الاستخدام" عندما تتكبد الشركة الالتزام بتلك التكاليف التي قد تكون في تاريخ بدء مدة العقد أو كنتيجة لاستخدام الأصل محل العقد خلال فترة معينة.
- تقيس الشركة في تاريخ بدء مدة العقد التزام عقد الإيجار بالقيمة الحالية لدفعات عقد الإيجار غير المسددة في ذلك التاريخ. اعتباراً من ذلك التاريخ، يتم خصم دفعات عقد الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار، إذا أمكن تحديد هذا المعدل بسهولة. إذا كان لا يمكن تحديده بسهولة، تستخدم الشركة معدل اقتراضها الإضافي.
- تتكون دفعات عقد الإيجار المتضمنة في قياس التزام عقد الإيجار من الدفعات التالية لحق استخدام الأصل محل العقد خلال مدة عقد الإيجار والتي لم تسدد في تاريخ بدء مدة العقد.
- الدفعات الثابتة (بما في ذلك دفعات الإيجار الثابتة في جوهرها)، ناقصاً أي حوافز إيجار مستحقة التحصيل
- دفعات عقد إيجار متغيرة تعتمد على مؤشر أو معدل
- مبالغ يتوقع دفعها بواسطة المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية
- سعر ممارسة خيار الشراء إذا كان المستأجر متأكد من ممارسة هذا الخيار بصورة معقولة، و
- دفعات الغرامات لإنهاء عقد الإيجار إذا كانت مدة عقد الإيجار تعكس ممارسة المستأجر خيار إنهاء عقد الإيجار
- يتم الاعتراف بدفعات إيجارات عقود الإيجار قصيرة الأجل والأصول منخفضة القيمة على أساس القسط الثابت كمصروف في بيان الربح أو الخسارة.
- عند تحمل الشركة التزام مقابل تكاليف إزالة الأصل المستأجر أو رده إلى المكان الذي يقع فيه أو إعادة الأصل المعني للحالة المطلوبة وفقاً لشروط وأحكام عقد الإيجار، يتم تكوين مخصص وقياسه وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 37. بقدر ما تتعلق بالتكاليف بأصل حق الاستخدام، يتم إدراج التكاليف في أصل حق الاستخدام ذات الصلة، ما لم يتم تكبد تلك التكاليف لإنتاج مخزون.

القياس اللاحق

- بعد تاريخ بدء مدة العقد، تقيس الشركة أصل حق الاستخدام بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. يتم احتساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت خلال العمر الإنتاجي للأصل ومدة عقد الإيجار، أيهما أقرب. تحدد الشركة ما إذا كان أصل حق الاستخدام قد تعرض للانخفاض في القيمة وتعترف بأي خسارة ناتجة عن الانخفاض في القيمة في بيان الربح أو الخسارة. يبدأ الاستهلاك عند تاريخ بدء مدة عقد الإيجار.
- بعد بدء مدة العقد، تقيس الشركة التزام عقد الإيجار عن طريق زيادة القيمة الدفترية كي تعكس الفائدة على التزام عقد الإيجار وتخفيض القيمة الدفترية لتعكس دفعات عقد الإيجار المسددة.
- تعيد الشركة قياس التزام عقد الإيجار (وتقوم بإجراء التسوية الملائمة على أصل حق الاستخدام ذات الصلة) عند:
 - تغيير مدة عقد الإيجار أو عندما يكون هناك حدث هام أو يطرأ تغيير في الظروف نتيجة التغيير في تقييم ممارسة خيار الشراء، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس التزام عقد الإيجار عن طريق خصم دفعات عقد الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم المعدل.
 - تغيير دفعات عقد الإيجار بسبب التغييرات التي طرأت على المؤشر أو المعدل أو الدفعات المتوقعة وفقاً للقيمة المتبقية المكفولة، وفي هذه الحالات يتم إعادة قياس التزام عقد الإيجار عن طريق خصم دفعات عقد الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم غير المتغير (ما لم يكن تغيير دفعات عقد الإيجار بسبب التغيير في معدل الفائدة العائم، وفي هذه الحالة يتم استخدام معدل الخصم المعدل).
 - تعديل عقد الإيجار ولم يتم المحاسبة عن تعديل عقد الإيجار كعقد إيجار منفصل، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس التزام عقد الإيجار استناداً إلى مدة عقد الإيجار المعدل عن طريق خصم دفعات عقد الإيجار باستخدام معدل الخصم المعدل في التاريخ الفعلي للتعديل.

توزع كل دفعة إيجار بين الالتزام وتكلفة التمويل. يتم تحميل تكلفة التمويل على الربح أو الخسارة خلال مدة عقد الإيجار كي تنتج معدل فائدة دوري ثابت على الرصيد المتبقي من الالتزام لكل فترة. إن معدل العائد الدوري الثابت للفائدة هو معدل الخصم المستخدم في القياس المبني للالتزام عقد الإيجار.

بالنسبة للعقد الذي ينطوي على مكون إيجاري مع مكون إيجاري أو غير إيجاري واحد أو أكثر، فإنه يجب على الشركة تخصيص المقابل النقدي في العقد لكل مكون إيجاري على أساس السعر التناسبي المستقل للمكون الإيجاري، والسعر المستقل الإجمالي للمكونات غير الإيجارية.

السياسة المطبقة قبل 1 ديسمبر 2018

عندما تكون الشركة هي الطرف المستأجر - عقود الإيجار التشغيلي:

يتم تصنيف عقود إيجار الموجودات التي يحتفظ المؤجر من خلالها فعلياً بمنافع ومخاطر الملكية على أنها عقود إيجار تشغيلي. ويُحتمل بيان الربح أو الخسارة بالمبالغ المدفوعة عن عقود الإيجار التشغيلي بطريقة القسط الثابت على مدار مدة عقود الإيجار.

2.9 الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

في حالة وجود دليل على أن القيمة الدفترية للموجودات غير المالية مثل الممتلكات وأصول حق الإستخدام والاستثمارات في شركة زميلة أكثر من قيمتها الاستردادية، فإنه يتم اختبار انخفاض قيمتها ويتم تخفيض قيمة الأصل إلى قيمته الاستردادية.

يتم تحديد القيمة الاستردادية للأصل المفرد إذا كان لا يولد أية تدفقات نقدية مستقلة إلى حد كبير عن تلك المولدة من موجودات أخرى أو مجموعة من الموجودات. في هذه الحالة، يتم تجميع الموجودات إلى أدنى حد يمكن عنده تحديد تدفقات نقدية بشكل مستقل، والتي تعرف بوحدات توليد النقد وذلك لغرض تقييم الانخفاض في قيمة المعاداة.

إن القيمة الاستردادية هي القيمة العادلة مخصوماً منها تكاليف البيع أو قيمة الاستخدام، أيهما أعلى. ومن أجل تحديد قيمة الاستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقتررة لتصل إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم قبل الضريبة يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المتعلقة بالأصل الذي لم يتم تعديل تدفقاته النقدية المستقبلية المقتررة. تقوم المجموعة بإعداد خطط للأعمال تتراوح مدتها من 4 إلى 5 سنوات. ويتم استخدام هذه الخطط لاحتساب قيمة الاستخدام. ويتم استخدام معدلات النمو طويل المدى للتدفقات النقدية لتقدير التدفقات النقدية لفترة تتجاوز تلك المدة التي تتراوح من 4 إلى 5 سنوات. يتم تحديد القيمة العادلة مخصوماً منها تكاليف البيع باستخدام أساليب التقييم والأخذ في الاعتبار نتائج المعاملات الحديثة لموجودات مماثلة في نفس مجال الأعمال ونفس المنطقة الجغرافية.

إذا كانت القيمة الاستردادية لوحة توليد النقد أقل من القيمة الدفترية للوحدة، يتم توزيع خسائر انخفاض القيمة بشكل مبني لتخفيض القيمة الدفترية لأي شجرة متعلقة بالوحدة، ثم على الموجودات الأخرى للوحدة بالتناسب على أساس القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة. يتم تسجيل خسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في بيان الربح أو الخسارة، إلا إذا كانت تتعلق بموجودات مسجلة بمبلغ تم إعادة تقييمه، وفي هذه الحالة يتم اعتبار خسارة انخفاض القيمة على أنها انخفاض ناتج عن إعادة تقييم في حدود قيمة أي ربح إعادة تقييم سبق الاعتراف به.

بالنسبة للموجودات غير المالية، يتم إجراء تقدير بتاريخ كل فترة مالية لتحديد ما إذا كان هناك أي دليل على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو قد انخفضت. وإذا ما توفر مثل هذا الدليل، تقوم الشركة بتقدير المبلغ الممكن استرداده. يتم رد خسارة انخفاض القيمة المسجلة سابقاً فقط إذا كان هناك تغير في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة الممكن استردادها للأصل حيث إنه قد تم إدراج آخر خسارة انخفاض في القيمة. إن عملية الرد محدودة بحيث أن القيمة الدفترية للأصل لا تتجاوز القيمة الممكن استردادها ولا تتجاوز القيمة الدفترية التي قد يتم تحديد قيمتها بعد استقطاع الاستهلاك في حالة عدم تسجيل خسائر الانخفاض في القيمة للأصل في سنوات سابقة. يتم إدراج هذا الرد في بيان الربح أو الخسارة.

2.10 مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

وفقاً لقانون العمل الكويتي، تلزم الشركة بسداد دفعات للموظفين عند انتهاء خدمتهم وفقاً لخطط مزايا محددة. إن خطة المزايا المحددة غير مموله ويتم احتسابها على أساس المبلغ المستحق بافتراض وقوع كامل الالتزام كنتيجة لإنهاء خدمة العاملين في تاريخ بيان المركز المالي. يعتبر هذا الافتراض تقديراً مناسباً للقيمة الحالية لهذا الالتزام.

عندما تكون الشركة هي الطرف المستأجر – عقود الإيجار التشغيلي

يتم تصنيف عقود إيجار الموجودات التي يحتفظ المؤجر من خلالها فعلياً بكافة مخاطر ومنافع الملكية على أنها عقود إيجار تشغيلي. يتم تحميل المدفوعات بموجب عقود الإيجار التشغيلي في بيان الربح أو الخسارة بطريقة القسط الثابت على مدى مدة عقد الإيجار.

2.11 قياس القيمة العادلة

القيم العادلة

إن القيمة العادلة هي السعر الذي يتم استلامه لبيع أصل أو دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة إلى افتراض أن معاملة بيع الأصل أو نقل الالتزام تتم إما:

- في السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام؛ أو
 - في حال غياب السوق الرئيسي، في السوق الأكثر ربخاً للأصل أو الالتزام؛
- يجب أن يكون دخول الشركة إلى السوق الرئيسي أو الأكثر ربخاً متاحاً.
- يتم قياس القيمة العادلة لأصل أو التزام باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، على افتراض أن المشاركين في السوق سيتصرفون وفقاً لمصلحتهم الاقتصادية.
- تستخدم الشركة أساليب التقييم الملائمة للظروف والتي يتوفر من أجلها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، والتي تزيد من استخدام المدخلات الملحوظة ذات الصلة وتقلل من استخدام المدخلات غير الملحوظة.
- يتم تصنيف كافة الموجودات والمطلوبات، التي يتم قياس قيمتها العادلة أو الإفصاح عنها في البيانات المالية، ضمن تسلسل القيمة العادلة، كما هو مبين أدناه، استناداً إلى أدنى مستوى للمدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة ككل:
- المستوى 1 – أسعار السوق المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المتماثلة؛
 - المستوى 2 – أساليب التقييم التي يكون فيها أدنى مستوى للمدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة ملحوظاً بشكل مباشر أو غير مباشر.
 - المستوى 3 – أساليب التقييم التي يكون فيها أدنى مستوى للمدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة غير ملحوظ.
- بالنسبة للأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام طريقة التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة بمعدل العائد الحالي السائد في السوق لأدوات مالية مماثلة.
- وبالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الاعتراف بها في البيانات المالية على أساس متكرر، تحدد الشركة ما إذا كانت الانتقالات قد حدثت بين مستويات التسلسل الهرمي عن طريق إعادة تقييم التصنيف (بناءً على أدنى مستوى للمدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة تقرير.
- لفرض إفصاحات القيمة العادلة، تحدد الشركة فئات للموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الأصل أو الالتزام ومستوى تسلسل القيمة العادلة على النحو الموضح أعلاه.

2.12 مخصصات المطلوبات

يتم تكوين مخصصات المطلوبات عندما يكون من المحتمل طلب تدفق موارد اقتصادية خارجية نتيجة لأحداث وقعت في الماضي لسداد التزام قانوني حالي أو متوقع، ويكون من الممكن تقدير المبلغ بشكل موثوق فيه.

2.13 الاعتراف بالإيرادات

يتم الاعتراف بالإيرادات الناتجة عن تقديم خدمات الاستشارات في الفترة المحاسبية التي يتم فيها تقديمها. يتم الاعتراف بالإيرادات على أساس الخدمات الفعلية المقدمة حتى نهاية فترة التقرير كنسبة من إجمالي الخدمات المقرر تقديمها، نظراً لأن أداء الشركة لا ينشئ أي أصل له استخدام بديل للشركة كما أن للشركة حق واجب النفاذ في دفعة مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه. إذا تجاوزت الخدمات المقدمة من قبل الشركة المبلغ المحدد، يتم الاعتراف بالعقد على أنه أصل عقد. وفي حال تجاوزت الدفعات المقدمة، يتم الاعتراف بالعقد على أنه التزام عقد. يتم الاعتراف بإيرادات التوزيعات عندما يثبت الحق في استلامها. يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد على أساس التوزيع الزمني باستخدام طريقة العائد الفعلي.

2.14 المعاملات بالعملة الأجنبية

إن العملة الرئيسية للشركة هي عملة البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تزاوّل نشاطها فيها. وفي حالة الشركة، فإن العملة الرئيسية هي الدينار الكويتي.

يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة. ويتم ترجمة الموجودات والمطلوبات ذات الطبيعة النقدية والمقومة بالعملة الأجنبية في تاريخ بيان المركز المالي إلى الدينار الكويتي باستخدام أسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ، وتُدرج الأرباح والخسائر الناتجة في بيان الربح أو الخسارة.

2.15 الموجودات والمطلوبات المحتملة

لا يتم الاعتراف بالموجودات المحتملة كموجودات حتى يصبح تحققها مؤكداً بصورة كبيرة. لا يتم الاعتراف بالمطلوبات المحتملة باستثناء تلك الناتجة عن حيازة شركات تابعة كمطلوبات إلا عندما يكون من المحتمل طلب تدفق موارد اقتصادية خارجية نتيجة لأحداث وقعت في الماضي لسداد التزام قانوني حالي أو متوقع ويكون بالإمكان تقدير المبلغ بشكل موثوق به. يتم الاعتراف بالمطلوبات المحتملة الناتجة عن اندماج الأعمال فقط في حالة إمكانية قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق فيه.

3. النقد والأرصدة البنكية

يمثل هذا البند أرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك.

30 نوفمبر	
2018	2019
157,070	249,910

نقد لدى بنك

إن هذه الأرصدة مقومة بالعملة التالية:

30 نوفمبر	
2018	2019
6,172	2,462
150,898	247,448
157,070	249,910

دولار أمريكي

دينار كويتي

إن الخسارة الائتمانية المتوقعة المحملة على النقد والأرصدة البنكية تعتبر غير مادية.

4. ذمم تجارية مدينة وأخرى

30 نوفمبر	
2018	2019
55,800	60,804
3,647	3,805
7,907	12,575
67,354	77,184
(8,547)	(114)
58,807	77,070

ذمم تجارية مدينة

مصرفات مدفوعة مقدماً

ذمم مدينة أخرى

الخسائر الائتمانية المتوقعة

إن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان في تاريخ بيان المركز المالي يقارب القيمة العادلة لكل تصنيف من الذمم المدينة المذكورة أعلاه. لا تحتفظ الشركة بأي رهن كضمان. إن متوسط فترة الائتمان الممنوحة للعملاء هو 60 يوماً. لا توجد أي فوائد محملة على الذمم التجارية المدينة التي انقضت أجل استحقاقها.

إيضاحات حول البيانات المالية – 30 نوفمبر 2019

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

يتم تقدير الخسائر الإئتمانية المتوقعة على الذمم التجارية المدينة باستخدام مصفوفة مخصصات، بالرجوع إلى تجارب التعثر في السداد السابقة وتحليل المركز المالي الحالي للمدين المعدل نتيجة عوامل تتعلق بالمدينين والظروف الاقتصادية العامة لمجالات الأنشطة التي يزاولها المدينون، وتقدير التوجه الحالي والمتوقع للظروف كما في تاريخ التقرير.

30 نوفمبر 2018		30 نوفمبر 2019		غير مستحقة / أقل من 60 يوماً 60 - 120 يوماً أكثر من 180 يوماً المجموع
الخسارة الإئتمانية المقدرّة خلال عمر الأداة	مجمّل القيمة الدفترية المقدرّة عند التعثر	الخسارة الإئتمانية المقدرّة خلال عمر الأداة	مجمّل القيمة الدفترية المقدرّة عند التعثر	
49	39,207	72	48,977	
23	7,500	42	12,000	
8,475	17,000	-	-	
8,547	63,707	114	60,977	

فيما يلي مطابقة الخسائر الإئتمانية المتوقعة على الذمم التجارية المدينة والأخرى:

30 نوفمبر		الرصيد الإفتتاحي أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 في تاريخ التطبيق المبدي المحمل خلال السنة المشطوب خلال السنة الرصيد الختامي
2018	2019	
-	8,547	
3,890	-	
4,657	8,567	
-	(17,000)	
8,547	114	

إن النقص في الرصيد الختامي للخسائر الإئتمانية المتوقعة خلال السنة يرجع بشكل رئيسي إلى النقص في إجمالي حالات التعرض عند التعثر. لم يخضع أي من الذمم التجارية المدينة المشطوبة لأنشطة التنفيذ.

لم ينقض أجل استحقاق كافة الذمم المدينة الأخرى ولم تنخفض قيمتها. إن القيم الدفترية للذمم التجارية المدينة والأخرى للشركة مقومة بالدينار الكويتي.

5. المستحق من أطراف ذات صلة

30 نوفمبر		المستحق من الشركة الأم شركة الشمال للاستثمار العقاري ش.م.ك.م (مقفلة)
2018	2019	
649,061	600,715	
28,789	25,556	
677,850	626,271	

إن هذه المبالغ غير مرهونة مقابل ضمان وهي غير محملة بالفائدة ومقومة بالدينار الكويتي وتستحق السداد عند الطلب ولم ينقض أجل استحقاقها ولم تنخفض قيمتها كما في تاريخ بيان المركز المالي.

6. الاستثمار في شركة زميلة

إن هذا البند يمثل حصة الشركة في استثمار في الشركة الزميلة التالية التي تم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية:

30 نوفمبر		شركة آراء العالمية للبحوث والاستشارات التسويقية ذ.م.م، الكويت ("آراء")
2018	2019	
%25	%25	

فيما يلي الحركة على الاستثمار في الشركة الزميلة:

30 نوفمبر		الرصيد الإفتتاحي حصة في نتائج السنة الرصيد الختامي
2018	2019	
30,772	41,546	
10,774	656	
41,546	42,202	

فيما يلي المعلومات المالية الموجزة للشركة الزميلة:

30 نوفمبر		
2018	2019	
281,967	313,301	مجموع الموجودات
(115,785)	(144,495)	مجموع المطلوبات
261,885	311,190	الإيرادات
43,096	2,624	ربح السنة
-	-	الدخل الشامل الآخر
43,096	2,624	إجمالي الدخل الشامل
166,182	168,806	صافي الموجودات
%25	%25	نسبة حصة ملكية الشركة في الشركة الزميلة
41,546	42,202	القيمة الدفترية لحصة الشركة

يتم المحاسبة عن حقوق الملكية لشركة آراء استنادًا إلى الحسابات المُعدة من قبل الإدارة.

أصول حق الاستخدام

.7

مباني المكاتب
178,677
(52,296)
126,381

الرصيد كما في 1 ديسمبر 2018

ناقصاً: إطفاء

الرصيد الختامي كما في 30 نوفمبر 2019

تستأجر الشركة مساحات مكتبية داخلية لأغراض إدارية. يتم إبرام عقود الإيجار في الأصل لمدد ثابتة تصل لخمس سنوات ولكنها قد تتطوي على خيارات تمديد. يتم التفاوض على مدد عقد الإيجار على أساس فردي وتتطوي على قدر كبير من الشروط والأحكام المختلفة. إن عقود الإيجار لا تفرض أي تعهدات، لكن الأصول المستأجرة قد لا تستخدم كضمان مقابل الاقتراض.

معدات

.8

المجموع	معدات مكتبية	سيارات	كمبيوتر	أثاث وتركيبات	التكلفة
70,812	3,279	24,625	14,027	28,881	كما في 1 ديسمبر 2017
18,112	-	17,710	402	-	إضافات
(399)	-	-	(399)	-	مشطوبات
88,525	3,279	42,335	14,030	28,881	كما في 30 نوفمبر 2018
4,956	1,909	-	3,047	-	إضافات
(1,097)	-	-	(1,097)	-	مشطوبات
92,384	5,188	42,335	15,980	28,881	كما في 30 نوفمبر 2019
66,961	2,914	22,345	13,343	28,359	الاستهلاك المتراكم
5,140	122	4,093	456	469	كما في 1 ديسمبر 2017
(399)	-	-	(399)	-	المحمل على السنة
71,702	3,036	26,438	13,400	28,828	مشطوبات
4,343	146	3,543	619	35	كما في 30 نوفمبر 2018
(1,088)	-	-	(1,088)	-	المحمل على السنة
74,957	3,182	29,981	12,931	28,863	مشطوبات
					كما في 30 نوفمبر 2019
17,427	2,006	12,354	3,049	18	القيمة الدفترية
16,823	243	15,897	630	53	كما في 30 نوفمبر 2019
					كما في 30 نوفمبر 2018

إيضاحات حول البيانات المالية – 30 نوفمبر 2019

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

9. ذمم تجارية دائنة وأخرى

30 نوفمبر		
2018	2019	
4,572	4,231	ذمم تجارية دائنة
324	1,799	حصة الزكاة مستحقة الدفع
47,791	36,554	مصروفات مستحقة
1,299	43	ذمم دائنة أخرى
<u>53,986</u>	<u>42,627</u>	

10. التزامات عقد الإيجار

فيما يلي الحركة على التزامات عقد الإيجار:

178,677	الرصيد كما في 1 ديسمبر 2018
(49,027)	ناقصاً: مدفوعات خلال السنة
<u>129,650</u>	الرصيد الختامي كما في 30 نوفمبر 2019
	فيما يلي المبالغ المتداولة والغير متداولة:

30 نوفمبر		
2018	2019	
-	51,665	متداول
-	77,985	غير متداول
-	<u>129,650</u>	

لا يوجد لدى الشركة أي عقود إيجار تنطوي على دفعات إيجار متغيرة غير متضمنة في قياس التزامات عقد الإيجار. لا تواجه الشركة مخاطر سيولة جوهرية فيما يتعلق بالتزامات عقود الإيجار الخاصة بها. إن التزامات عقود الإيجار يتم مراقبتها بواسطة الإدارة المالية للشركة.

إن القيم الدفترية لالتزامات عقود الإيجار الخاصة بالشركة مقومة بالدينار الكويتي.

إن أعباء التمويل الخاصة بالتزامات عقود الإيجار المدرجة ضمن المصاريف العمومية والإدارية بلغت 8,212 دينار كويتي للفترة المنتهية في 30 نوفمبر 2019.

11. مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

فيما يلي الحركة على مكافأة نهاية الخدمة للموظفين:

30 نوفمبر		
2018	2019	
384,510	413,785	الرصيد كما في 1 ديسمبر
49,722	53,545	المحمل على السنة
-	(23,361)	تحويل للشركة الأم
(20,447)	(9,266)	مدفوعات خلال السنة
<u>413,785</u>	<u>434,703</u>	الرصيد كما في 30 نوفمبر

12. رأس المال والاحتياطيات

رأس المال

يتكون رأسمال الشركة المصدر والمصرح به كما في 30 نوفمبر 2019 من 10,000,000 سهم بقيمة 100 فلس للسهم الواحد مدفوعة بالكامل نقداً (2018: 10,000,000 سهم بقيمة 100 فلس للسهم الواحد مدفوعة نقداً).

احتياطي قانوني

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة، يتم تحويل 10% من الربح قبل استقطاع حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي القانوني بعد إطفاء الخسائر المتراكمة. يجوز استخدام الاحتياطي القانوني فقط لتوزيع أرباح نقدية تصل إلى 5% بحد أقصى في السنوات التي لا تكفي فيها الأرباح المرحلة لهذا الغرض. خلال السنة، لم يتم إجراء تحويل إلى الاحتياطي القانوني نظراً لوجود خسائر متراكمة.

احتياطي اختياري

ينص النظام الأساسي للشركة على أنه يجوز لأعضاء مجلس الإدارة اقتراح تخصيص توزيعات إلى الاحتياطي الاختياري بعد موافقة المساهمين. خلال السنة، لم يتم إجراء أي تحويل إلى الاحتياطي الاختياري نظراً لوجود خسائر متراكمة.

13. إيرادات استشارات

تحقق الشركة إيرادات عند تقديم الخدمات بمرور الوقت.

فيما يلي قيمة الإيرادات من عملاء خارجيين استناداً إلى فترة العقد:

30 نوفمبر		
2018	2019	
51,000	45,000	عقود طويلة الأجل
303,958	436,957	عقود قصيرة الأجل
354,958	481,957	

قامت الشركة بالاعتراف بالأصول والالتزامات التالية المتعلقة بالعقود المبرمة مع العملاء.

13 أ. أصول العقد

30 نوفمبر		
2018	2019	
55,738	90,220	أصول العقد
(171)	(135)	الخسائر الائتمانية المتوقعة
55,567	90,085	

13 ب. التزامات العقد

30 نوفمبر		
2018	2019	
13,296	1,000	التزامات العقد

وفقاً لما يسمح به المعيار الدولي للتقارير المالية 15، لا تقوم الشركة بالإفصاح عن سعر المعاملة المخصص للالتزام الأداء المتبقي، حيث أنها تقدم بشكل رئيسي خدمات تتطابق مباشرة مع القيمة التي تم تحويلها للعميل.

14. معاملات مع أطراف ذات صلة

في إطار النشاط الاعتيادي للأعمال، تبرم الشركة معاملات مع أطراف ذات صلة.

يمثل هذا البند معاملات مع المساهمين والمدراء وموظفي الإدارة العليا بالشركة والشركات التي يملكون حصصاً رئيسية فيها أو تلك التي يمارسون تأثيراً جوهرياً عليها. يتم اعتماد سياسات التسعير وشروط هذه المعاملات من قبل الإدارة.

فيما يلي الأرصدة / المعاملات مع أطراف ذات صلة غير المفصّل عنها في إيضاح آخر من هذه البيانات المالية:

30 نوفمبر		
2018	2019	
-	7,080	الأرصدة
1,688	-	ذمم تجارية مدينة وأخرى
		ذمم تجارية دائنة وأخرى
51,000	51,804	المعاملات
10,000	10,000	إيرادات استشارات
		مصاريف استشارات
63,539	61,289	مكافأة الإدارة العليا
6,058	5,565	رواتب ومنافع أخرى قصيرة الأجل
		مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

15. إدارة المخاطر المالية

عوامل المخاطر المالية

إن استخدام الشركة للأدوات المالية يعرضها لمخاطر مالية عدة مثل مخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. تقوم الشركة بشكل مستمر بمراجعة تعرضها للمخاطر وتتخذ الإجراءات اللازمة للحد منها لمستويات مقبولة. تتم إدارة المخاطر من قبل إدارة الشركة بالتشاور مع مجلس الإدارة.

إن المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها الشركة مبينة أدناه:

مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية نتيجة للتغيرات في الأسعار السائدة في السوق. تتكون مخاطر السوق من ثلاثة أنواع: مخاطر العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الأسهم. لا تتعرض الشركة لمخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الأسهم.

(1) مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. تنشأ مخاطر العملات الأجنبية من الأرصدة البنكية والذمم التجارية المدينة والدائنة والأخرى المقومة بعملات أجنبية. تقوم الشركة بمراقبة هذه المخاطر من خلال مراقبة صافي مراكز العملات الأجنبية وإبرام المعاملات بالعملات الرئيسية.

فيما يلي صافي مراكز العملات الأجنبية لدى الشركة في تاريخ بيان المركز المالي:

30 نوفمبر	
2018	2019
6,172	2,462

الدولار الأمريكي

إذا انخفضت أو ارتفعت العملة الرئيسية بواقع 5% مع ثبات كافة المتغيرات الأخرى، لكان ربح السنة أقل / أكثر بمبلغ 123 دينار كويتي (2018: 309 دينار كويتي). لم تكن هناك أي تغييرات في الطريقة والافتراضات المستخدمة في إعداد تحليل الحساسية مقارنة بالسنة السابقة.

مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي مخاطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسبباً خسارة مالية للطرف الآخر. إن الذمم المدينة للشركة المصنفة بطبيعتها كموجودات مالية والتي تعرضها لمخاطر الائتمان تتكون بشكل رئيسي من الأرصدة البنكية والذمم التجارية المدينة والأخرى وأصول العقد والمستحق من أطراف ذات صلة. تدير الشركة مخاطر الائتمان بإيداع النقد لدى مؤسسات مالية ذات تصنيف ائتماني مرتفع والتعامل مع أطراف متكافئة تحظى بسمعة جيدة. تقوم الشركة بقياس مخاطر الائتمان من خلال تحليل أعمار المدينين. إن تركيز مخاطر الائتمان فيما يتعلق بالذمم التجارية المدينة محدود. يتم إدارة مخاطر الائتمان على المستحق من أطراف ذات صلة من خلال التقييم الدوري لجدارتها الائتمانية.

فيما يلي الحد الأقصى لتعرض الشركة لمخاطر الائتمان:

30 نوفمبر	
2018	2019
157,070	249,910
55,160	60,863
55,567	90,085
677,850	626,271
945,647	1,027,129

حسابات جارية لدى بنوك
ذمم تجارية مدينة وأخرى
أصول العقد
مستحق من أطراف ذات صلة

لم تتم الشركة بتكوين مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة على المستحق لها من أطراف ذات صلة نظراً لأنه يتمثل بشكل رئيسي في المستحق من الشركة الأم أو شركتها التابعة.

مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي مخاطر مواجهة الشركة لصعوبات في الوفاء بالالتزامات المرتبطة بمطلوبات مالية عند استحقاقها. تدير الشركة مخاطر السيولة من خلال المراقبة المستمرة للتدفقات النقدية المتوقعة والفعلية ومطابقة تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية. يجوز للشركة زيادة رأس المال أو القروض استناداً إلى المراجعة المستمرة لمتطلبات التمويل. تُستحق كافة المطلوبات المالية للشركة خلال سنة واحدة من تاريخ بيان المركز المالي.

يحلل الجدول أدناه الإلتزامات المالية للشركة من خلال مجموعات استحقاق متقاربة بناء على المدة المتبقية لتواريخ الاستحقاقات التعاقدية كما في تاريخ بيان المركز المالي. إن المبالغ المبينة في الجدول هي التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصومة.

أقل من سنة	بين سنة وسنتين	بين 2 و 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات
كما في 30 نوفمبر 2019			
42,627	-	-	-
1,000	-	-	-
57,240	57,240	23,850	-
100,867	57,240	23,850	-
كما في 30 نوفمبر 2018			
53,986	-	-	-
13,296	-	-	-
67,282	-	-	-

16. إدارة مخاطر رأس المال

من أهداف الشركة عند إدارة رأس المال هي تأمين قدرتها على الاستمرار في مزاولة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية لتحقيق عوائد للمساهمين والمحافظة على الهيكل الأفضل لرأس المال وتخفيض تكلفة رأس المال. لغرض المحافظة على هيكل رأس المال أو تعديله، يجوز للشركة أن تعدل قيمة التوزيعات النقدية المدفوعة أو إعادة رأس المال للمساهمين أو الدعوة للمساهمة في رأس المال أو بيع الموجودات. لم تتغير الاستراتيجية الشاملة للشركة في السنة الحالية عن السنة السابقة.

لا يوجد لدى الشركة أي قروض خارجية.

17. القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيم العادلة للأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة ناقصاً الانخفاض في القيمة – إن وجد – لا تختلف جوهرياً عن قيمها النظرية. ويستند هذا الأمر إلى مدخلات المستوى 3، مع معدل الخصم الذي يعكس مخاطر الائتمان للأطراف المقابلة، باعتباره المدخل الأكثر أهمية.

18. الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة وضع تقديرات وافتراسات قد تؤثر على المبالغ الواردة في البيانات المالية، حيث قد تختلف المبالغ الفعلية عن تلك التقديرات. كما يتطلب أيضاً من الإدارة ممارسة أحكامها خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية الخاصة بالشركة.

الأحكام

خيارات التمديد والإنهاء في عقود الإيجار

يتم إدراج خيارات التمديد والإنهاء في عدد من عقود الإيجار الخاصة بالشركة. تستخدم هذه البنود لزيادة المرونة التشغيلية فيما يتعلق بإدارة العقود. يمكن ممارسة غالبية خيارات التمديد والإنهاء من قبل كل من الشركة والمؤجر المعني.

عند تحديد مدة عقد الإيجار، تأخذ الإدارة في الحسبان كافة الوقائع والظروف ذات الصلة التي توجد حافزاً اقتصادياً للمستأجر لممارسة خيار التمديد أو عدم ممارسة خيار الإنهاء. يتم إدراج خيارات التمديد أو الفترات بعد خيارات الإنهاء فقط في مدة عقد الإيجار، إذا كان تمديدها أو عدم إنهاءها مؤكداً بصورة معقولة. يتم مراجعة التقييم، عند وقوع حدث مهم أو تغير مهم في الظروف التي تقع وتؤثر في هذا التقييم وتكون ضمن سيطرة المستأجر.

خصم دفعات عقد الإيجار

يتم خصم دفعات عقد الإيجار باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للشركة. طبقت الإدارة أحكام وتقديرات لتحديد معدل الاقتراض الإضافي عند بدء مدة عقد الإيجار.

التزامات محتملة / مطلوبات

تنشأ المطلوبات المحتملة نتيجة أحداث ماضية يتأكد وجودها فقط بوقوع أو عدم وقوع حدث أو أحداث مستقبلية غير مؤكدة لا تقع بالكامل ضمن سيطرة الشركة. يتم تسجيل مخصصات المطلوبات عندما تعتبر الخسارة محتملة ويمكن تقديرها بصورة معقولة. إن تحديد ما إذا كان يجب تسجيل مخصص من عدمه مقابل أي مطلوبات محتملة يستند إلى تقديرات الإدارة.

مصادر عدم التأكد من التقديرات

تصنيف الموجودات المالية

تحدد الشركة تصنيف الموجودات المالية بناءً على تقييم نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ بالأصل من خلاله، وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للأصل المالي تتعلق فقط بالمبلغ الأساسي والفوائد على أصل المبلغ القائم. يرجى الرجوع إلى إيضاح 2.4 تصنيف الموجودات المالية للمزيد من المعلومات.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تقوم الشركة بتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة لكافة الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة. ينطوي تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة على استخدام ملحوظ للبيانات الداخلية والخارجية والافتراضات. يرجى الرجوع إلى إيضاح 2.4 انخفاض قيمة الموجودات المالية للمزيد من المعلومات.

انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تقوم الشركة بمراجعة موجوداتها في تاريخ كل بيان مالي لتحديد ما إذا كان من الضروري الاعتراف بمخصص للانخفاض في القيمة في بيان الربح أو الخسارة. تتطلب عملية تقدير خسائر الانخفاض في القيمة قدراً معقولاً من الأحكام التي تتخذها الإدارة بالنسبة للتدفقات النقدية المستقبلية. تستند هذه التقديرات والافتراضات أيضاً إلى عدة عوامل أخرى تتخللها درجات متفاوتة من الأحكام وعدم التأكد.

إن أي تغييرات في التقديرات والافتراضات وكذلك استخدام تقديرات وافتراضات مختلفة ولكنها معقولة على حد سواء قد يؤثر على القيمة الدفترية للموجودات أعلاه.